المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الجمعة 3 فبراير 2012 العدد: 4228

محتويات العدد

	الصفحة
• حول لقاء السيد الوزير ببعض النقابات التعليمية	1
• مؤتمر: الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وامهات وأولياء التلاميذ بالمغرب تعقد مؤتمرها الوطني	3
• شؤون وطنية: الحكومة ستعمل على فتح اوراش اجتماعية بخصوص التعليم والصحة	5
• جهات : انشطة الأكاديميات والنيابات	9-6
• موارد بشرية: توقيف عملية توظيف اساتذة الخصاص بخنيفرة	11
• مراكش : متعاقدون مع الوزارة يطالبون بصرف مستحقاتهم	15
• هذا الخبر : الأساتذة المبرزون يهددون بمقاطعة المباريات الوطنية	18
• قضايا وآراء: البعد العالمي في الكتب المدرسية المغربية	23
• افتتاحيات الصحف الوطنية	30

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

لتاريخ: 2012/02/03
لعدد: 144 .

مغرب اليوم

الصفحة :12-13

تفاصيل الحوار بين وزير التربية والنقابات التعليمية

الوفا يحاول إطفاء نيران قطاع التعليم

حاول محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، خلال اجتماعه مع النقابات الأكثر تمثيلية، الأسبوع الماضي، امتصاص غضب رجال التعليم، وتوصل معهم إلى اتفاقية اعتبرها بعض النقابيين غير كافية، وأنهم لازالوا ينتظرون تحقيق مجموعة من المطالب الأخرى، والتي سيواصلون النضال من أجل انتزاعها من خلال اتفاقيات جديدة .

قال محمد الطالبي، المنسق الوطني لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الإجازة، في تصريح لـ"مغرب اليوم"، إن ما تم التوصل إليه مع وزير التربية الوطنية يخص مطلبا واحدا فقط يهم ترقية استثنائية سنوية لن تتحقق على أرض الواقع إلا في أواخر أكتوبر القادم، بينما باقي المطالب الأساسية لم يتم الاتفاق بشأنها .

نتائج غير مرضية

اعتبر الطالبي أن الحلول التي تم التوصل إليها مع الوفا هي حلول ترقيعية لم تشف غليل رجال التعليم، الذين يسعون إلى تحسين ظروف اشتغالهم وضمان حقهم، وأضاف أنه من بين المطالب الملحة، والتي يسعون إلى تحقيقها، تغيير الإطار بالنسبة لأساتذة الابتدائي والإعدادي الحاملين للإجازة، والإبقاء على مسألة الترقية بالشهادة المتحصل عليها، واسترجاع "السنوات المقرصنة" منذ سنة 1998 . بالإضافة إلى فتح درجة السلم .

وأكد الطالبي على أن "نضالاتهم" ستستمر إلى حين تحقيق مطالبهم التي يعتبرونها بأنها مشروعة، ولن يقبلوا بالحلول الترقيعية، وبالتالي فنتائج الحوار الاجتماعي مع النقابات التعليمية لم تكن مرضية للشغيلة التعليمية .

وبالعودة إلى تفاصيل الاجتماع، الذي حضره الكاتب العام للوزارة، يوسف بلقاسمي، ومدراء المصالح المركزية، وبحضور الوزير الوفا والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، تمت مناقشة مجموعة من الملفات والقضايا التي تهم الشغيلة التعليمية، وعلى رأسها أجرأة نتائج الحوار الاجتماعي، ومشكل الامتحانات المهنية والقانون الأساسي لرجال التعليم والمجلس الأعلى للتعليم، بالإضافة إلى مشاكل أخرى ذات الطابع الإداري، وتهم كلا من السلم 9، وكاترة القطاع "تغيير الإطار"، ومديري ومديرات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، والأساتذة المبرزين "نظام أساسي خاص"، والمفتشين، وملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، وتغيير الإطار لحاملي الإجازة، والامتحانات المهنية.

قضايا على الطاولة

بعد التباحث في مختلف القضايا المطروحة تم التأكيد على أنه في ما يتعلق بتتبع أجرأة الحوار القطاعي للموسم الماضي، وبخصوص تمديد العمل بالمقتضيات الانتقالية للمادة 112، والمتعلقة بالترقي من الدرجة 3 إلى الدرجة 2 على أساس 6+15، فقد أنجزت العمليات الإدارية المرتبطة بالملف، بما فيها الإعداد لدعوة ممثلي اللجان الثنائية خلال الشهر المقبل، وبالموازاة مع ذلك تتم دراسة الأمور التقنية مع الخازن الوزاري من أجل التأشير على الحصيص خلال الأسبوع القادم.

لتاريخ: 2012/02/03
لعدد: 144 .

مغرب اليوم

الصفحة :12-13

● محمد الوفا

كما تم إعداد القرار المشترك الخاص بتمديد العمل بالمادة 109 والمتعلقة بتغيير الإطار للمكلفين بمهام إدارية، بحيث تمت تسوية وضعية 2800 من مجموع 6000 مستفيد.

وأما بخصوص تمديد العمل بالمادتين 107 مكررة، والمادة 107 مكرر مرتين، واللتين كانتا تسمحان للمستشارين والمهندين العاملين بهذه الصفة إلى غاية 13 فبراير 2003 بالترقي إلى إطار المفتشين، والمرتبطة أساسا بالحفاظ على المسار المهني لهؤلاء، فقد شرعت مصالح الخازن الوزاري في التأشير على قرارات الإدماج في إطار مفتش التوجيه والتخطيط ومفتش المصالح المادية والمالية وسيتم حصر الحصيص بالنسبة للترقية بالاختيار.

أما ما يخص المادة 108 فقد تمت ترقية الحاصلين على الإجازة برسم سنوات 2008 و2009 و2010 و2011، والترقية بالشهادة لفائدة الحاصلين على الماستر برسم سنتي 2010 و2011 تمت تسوية الترقية بالشهادات لجميع المعنيين بالأمر. وبالنسبة للسنوات الجزافية، يتم حصر اللوائح مع الخازن الوزاري، وبخصوص تغيير الإطار لحاملي الإجازة، فقد أكدت الوزارة أن الأمر مرتبط بالنظام الأساسي الجديد. بالإضافة إلى تسوية وضعية المعلمين العرضيين سابقا(كل الأفواج) تم إعداد العمليات الإدارية المرتبطة بالملف وتتم دراسة الأمور التقنية مع الخازن الوزاري من أجل التأشير.

وبخصوص سنوية الامتحان المهني، جرى منح إمكانية اجتيازه بالنسبة للمستوفين للشرط النظامي المطلوب إلى غاية 31 دجنبر، وقد جرى كذلك تفعيل هذه النتائج، كما تم اعتماد هذا المقتضى في المرسوم رقم 2.11.622 بتاريخ 25 نونبر 2011 الخاص بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.02.845 الصادر في 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية في الجريدة الرسمية عدد 6007 بتاريخ 27 دجنبر 2011.

وخصت الاتفاقية أيضا الأساتذة المبرزين، حيث وضع مشروع أساسي خاص بالأساتذة المبرزين والإعفاء من امتحان الكفاءة التربوية ابتداء من سنة 2003 وما بعد. كما تمت تسوية الوضعية الإدارية والمالية للمعنيين بالأمر، ناهيك عن تدارس مشروع نظام أساسي مع وزارتي تحديث القطاعات العامة والمالية خلال شهر نونبر2011، في إطار تجاوز التحفظات المسجلة بخصوص الزيادة في التعويضات التي تجاوزت سقف 25 %، مما يتعارض مع بعض المقتضيات القانونية، وكذا وتيرة الترقي، وقد جددت الجامعة مطالبتها بعقد الجنة التقنية حول هذا الملف لمتابعة أشغالها، خصوصا مشكل المعادلة للمبرزين والمستبرزين، وكذا مشكل الكفاءة المهنية لهؤلاء.

الحلول التي قدمها الوزير الوفا ترقيعية لا تخدم قطاع التعليم

كما أدمج منشطو التربية غير النظامية ومحاربة الأمية والمتطوعين. وتم تغيير تاريخ المفعول إلى فاتح يناير2012، من خلال رسائل الوزير الأول المؤرخة على التوالي في 4 و25 أبريل 2011 و24 غشت 2011. كما شددت الجامعة على الخروقات التي شابت عملية الإدماج. وطالبت بالنظر في الملفون المصاحبة لهذه العملية ضمانا للشفافية والنزاهة. كما نبهت إلى القوائم المستوفية للشروط والتي لم يشملها الحل.

أما بالنسبة لخريجي مؤسسات تكوين الأطر، فبالإضافة إلى تسوية وضعية الذين ولجوا المراكز بسلم أكبر من سلم التخرج، ومنح سنتين جزافيتين للذين غيروا الإطار ولم يغيروا السلم، فقد تم إعداد العمليات الإدارية المرتبطة بالملف وتتم دراسة الأمور التقنية مع الخازن الوزاري من أجل التأشير، بالإضافة إلى حل مشكل الأساتذة المكلفين بالدروس بالإعدادي الذين سبق لهم أن كانوا معلمين، بحيث تم إعداد العمليات الإدارية المرتبطة بالملف، بما فيها الإعداد لدعوة ممثلي اللجان الثنائية. وبالموازاة مع ذلك تتم دراسة الأمور التقنية مع الخازن الوزاري من أجل التأشير على الحصيص.

القانون الأساسي

بخصوص مشروع القانون الأساسي لرجال ونساء التربية، تم الاتفاق على صياغة قانون أساسي جديد للأسرة التعليمية في بحر السنة الجارية لتجاوز مختلف الاختلالات والاحتقانات التي خلفها النظام الأساسي ل2003 في العديد من الفئات، وهو ما ينسجم مع دعوة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم في مجموع بلاغاتها وبياناتها، حيث شددت الجامعة على تجميع كافة الفئات العاملة داخل المنظومة والمرتبطة بها ضمانا لوحدة الأسرة التعليمية، وتحقيقا لمبدأ التضامن بين مكوناتها.

من جهة أخرى، خلص اللقاء إلى تبني مراجعة قانون المجلس الأعلى للتعليم، خصوصا على مستوى التركيبة والتمثيلية والوظيفة. أما بالنسبة للقضايا المطروحة في إطار مواصلة الحوار القطاعي، وفي سياق مدارسة ملف أصحاب السلم 9، جرى التأكيد على معالجة هذا الضرر عبر آليات التسقيف (وهي ترقية استثنائية سنوية يفرضها سقف الانتظار الترقي لا يتجاوز أربع سنوات تعد استيفاء الشروط)، والمادة 112 (15اقدمية عامة منها 6سنوات في الإطار)، والترقية بالشهادة المادة 108، (بحيث ستستوعب هذه العملية 20000 من المرتبين في السلم 9 وسيتم استدعاء اللجان الثنائية خلال شهر فبراير2012 للبت في لوائح المستفيدين)، ثم من خلال منح سنتين جزافيتين للفوجي 93و94. بالإضافة إلى وضع السلم 9 في طريق الحذف عبر تطبيق مرسوم منظومة التوظيف وإعادة صياغة النظام الأساسي، كما طالبت الجامعة بمنح سنوات جزافية لبعض المتضررين القدامى .

أما بخصوص مطلب دكاترة قطاع التربية الوطنية، وفي سياق الخلاصة المتوصل إليها في اللقاء الذي جمع وزير التربية الوطنية بالنقابات التعليمية وممثلي هذه الفئة وأمام إلحاح النقابات التعليمية وتمسكها بالحل الشامل المتوافق حوله، التزم وزير التربية الوطنية بالاستمرار في حل مشكل الدكاترة عبر تغيير الإطار إلى أستاذ باحث عن طريق المباراة على غرار الفوج السابق في أفق 2012.

وبالنسبة لملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، فبعد إلحاح النقابات أكدت الوزارة أن عملية تغيير الإطار إلى متصرف وممون هي قيد الدراسة وستتم معالجتها في إطار إحداث درجة جديدة كما نص على ذلك اتفاق 26 ابريل2011 .

وفيما يخص الحركات الانتقالية، وإنهاء للمشاكل والتوترات المرتبطة بهذا الملف، وبعد استعراض معاناة نساء ورجال عقب الإعلان عن النتائج المحدودة، تم الاتفاق على استدعاء اللجنة الموضوعاتية المكلفة بمدارسة هذا الموضوع خلال شهر فبراير لتمكين كل الفئات من حركات انتقالية منصفة. أما بخصوص لجنة فض النزاعات، فبعد مدراسة مختلف التوترات والنزاعات المسجلة عبر الأقاليم والأكاديميات، تم الاتفاق على تفعيل اللجنة المركزية لفض النزعات وسيتم عقد أول لقاء لها يوم الخميس 9 فبراير 2012 ■

الرباط– دلتا العطاونة

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 279.

الشروق

الصفحة : 6

رصدت الفيدرالية الوطنية لجمعيات الآباء عددا من الاختلالات، التي تعيق تطور المنظومة التربوية. هذا الأمر بات يحول دون الاستجابة لتطلعات المجتمع، والمتمثل في تدهور البنيات التحتية المدرسية وافتقارها للتجهيزات الضرورية والوسائل التعليمية.

فيدرالية آباء التلاميذ تنتقد وضعية المؤسسات التعليمية

■ عبد الكبير اجميعي

دعا المشاركون في المؤتمر الوطني الأول للفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب، والذي انطلقت أشغاله يوم الثلاثاء الماضي بأسفي، وزارة التربية الوطنية إلى ضرورة مأسسة مجال الشراكة والتعاون مع الفيدرالية. كما أكدوا على التراجع الذي مس دور المدرسة العمومية في أداء وظيفتها كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، من خلال تفاقم بنية المنظومة التربوية عبر مجموعة من البرامج والمحطات الإصلاحية التي عرفها قطاع التربية والتكوين منذ أكثر من عقد من الزمن.

في هذا الصدد أوضح محمد كبوش، رئيس الفيدرالية، أن جمعيات الآباء سجلت مدى خطورة المنعطف الذي تعيشه المدرسة العمومية، وتساءلت حول ما إذا أخطأت سلطات التربية والتكوين الطريق في تحديد الأولويات المرسومة في إصلاح هذا القطاع، مشيرا في الوقت ذاته إلى عدم قدرة المشاريع المبرمجة بالمخطط الاستعجالي للوزارة على رفع التحديات التي تواجهها المدرسة بمختلف مكوناتها، ومحملا مسؤولية ذلك إلى كل الجهات الشريكة. كبوش قال: «إننا أصبحنا نتحدث ليس فقط عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ولكن عن كيفية تيسير الولوج إلى الخدمات في التعليم».

واعتبر المتحدث نفسه أن هذا المؤتمر ينعقد في «لحظة حساسة ومفصلية في التحول الذي تعرفه بلادنا المتمثل في إخراج دستور جديد للبلاد اعتمدت فيه مقاربة تشاركية مع مختلف الهيآت وانتخابات سابقة لأوانها وتشكيل حكومة بصلاحيات جديدة وموسعة». كل هذا -يضيف المتحدث- يمكنه أن يساهم في بلورة رؤية جديدة تنسجم مع المعطيات المتوفرة للرقي بأدوار ومهام المدرسة المغربية.

وتشير المعطيات المحصل عليها أن الفيدرالية الوطنية لجمعيات الآباء قد رصدت عددا من الاختلالات التي تعيق تطور المنظومة التربوية، والمتمثلة في تدهور البنيات التحتية المدرسية وافتقارها للتجهيزات الضرورية والوسائل التعليمية وضعف المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية وتجاوز عدد من الملاعب الرياضية لعمرها الافتراضي. كما سجلت تفاقم الخصاص في الموارد البشرية وسوء توزيعها بشكل يؤمن للمتعلمين الاستفادة الكاملة من الأطر التربوية والإدارية اللازمين وعلى المستوى التربوي.

وأشار تقرير صادر عن الفيدرالية إلى استفحال ظاهرة الاكتظاظ بالأقسام التعليمية، مما يشكل ضربا لمبدإ تكافؤ الفرص بين التلاميذ، مع طغيان الهاجس التجاري على حساب البعد التربوي والقدرة الشرائية للكتب المدرسية، وتعطيل أدوار مجالس المؤسسة والجمعيات الرياضية المدرسية والتعاونيات المدرسية وعدم شفافية تدبير مواردها.

ومن جهته، شدد خالد فارس المفتش العام في الشؤون التربوية بوزارة التربية والتعليم في كلمة بالمناسبة ناب فيها عن الوزير على ضرورة العمل المشترك مع مختلف الشركاء وفي مقدمتهم جمعيات الآباء لدعم المدرسة العمومية التي تحظى بانتظارات واسعة من طرف مختلف فئات الشعب المغربي، باعتبارها الفضاء الأنسب لدعم قيم الأمة والتربية والتنشئة الوطنية والتعليم والتعلم النافع والجيد.

كما أبرز المسؤول بوزارة التربية الوطنية المكانة التي خص بها التصريح الحكومي جمعيات الآباء، حيث أشار إلى أن الحكومة عازمة على دعم دور جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ في المساهمة الفعالة في تدبير المؤسسة التعليمية والاهتمام بها وبروادها. ولم يخف المتحدث أن قطاع التربية والتعليم يواجه تحديات كبرى وملفات عديدة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال اعتماد مقاربة التشارك والتقاسم والتعبئة والانخراط بروح وطنية عالية تنسجم مع ملامح وسمات المرحلة الراهنة من أجل تجاوز الصعوبات والإكراهات وإعادة الثقة والأمل للمدرسة المغربية وربطها بقوة بانتظارات المجتمع وجعلها أكثر وظيفية، ليندمج خريجوها بيسر وسلاسة مع متطلبات مجتمع المعرفة وسوق الشغل.

كما أخبر المسؤول ذاته المشاركين في هذا اللقاء بأن وزارة التربية والتعليم عازمة على إحداث النظام الأساسي لأسرة التربية والتكوين، والذي سيساهم حسب المتحدث نفسه في معالجة مجموعة من القضايا التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، فضلا عن إعادة النظر في تركيبة المجلس الأعلى للتعليم والبحث واعتباره فضاء لتجميع الأفكار والاقتراحات وتلاقحها في إطار منسجم ومتكامل يستجيب لكل الحساسيات الاجتماعية والاقتصادية.

وعرفت الجلسة الافتتاحية لأول مؤتمر للفيدرالية الذي ستتواصل أشغاله خلال ثلاثة أيام مشاركة عدد من الهيآت النقابية وجمعيات المجتمع المدني، وتخللت فقرات البرامج المسطر من طرف اللجنة التنظيمية مجموعة من اللوحات الفنية التي ساهم فيها تلاميذ وفنانون ينتمون لقطاع التربية والتكوين بأسفي..■

التاريخ:2012/02/03
العدد: 279.
الشروق
الصفحة : 6

خطر الهدر المدرسي

استأثرت كلمة التلميذة زينب أبودار، عضو لجنة التحكيم ببرلمان الطفل، باهتمام كل المشاركين والحضور الذين تتبعوا أشغال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للفيدرالية الوطنية لجمعيات الآباء، حيث شددت التلميذة على ضرورة الحد من التسرب المدرسي الذي يعرض سنويا عددا كبيرا من التلاميذ للضياع، وأن تلاميذ المؤسسات العمومية يعانون بشكل كبير عدم تكافؤ الفرص، في إشارة إلى الفوارق بين التلاميذ الدارسين بالوسط القروي والوسط الحضري.
كما أشارت المتدخلة في كلمتها إلى ضرورة إعادة النظر في الكتب المدرسية وتوفير الأدوات المدرسية اللازمة وتجهيز المختبرات العلمية بما يلزم من معدات بيداغوجية. ■

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 6553
بيان اليوم
الصفحة: 3

إجراءات جريئة لتحقيق نسبة نمو 5،5 بين 2012 و2016

الوزير المنتدب المكلف بالميزانية: الحكومة ستعمل على فتح أوراش اجتماعية بخصوص الصحة والتعليم والسكن وتنمية العالم القروي

أكد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن الحكومة ستعتمد إجراءات جريئة لتحقيق نسبة نمو 5،5 بين 2012 و2016.

واعتبر الأزمي الإدريسي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا الهدف المحوري ستترتب عنه عدة أهداف فرعية، أهمها الرفع من فاعلية الاستثمار العمومي الذي يتطلب تعبئة موارد هامة، وفتح أوراش اجتماعية تهم، بالخصوص، الصحة، والتعليم، والسكن، وتنمية العالم القروي.

وأوضح أن البرنامج الحكومي خصص في هذا الإطار مبلغا ماليا سنويا لصندوق التنمية القروية، بالإضافة إلى إحداث صندوق للتضامن، علاوة على الدعم المباشر للفئات التي تعاني من الهشاشة.

وقال إنه سواء في ما يتعلق بالشق الاقتصادي والاستثمار العمومي لدعم الطلب الداخلي أو ما يتعلق بالشق الاجتماعي وسياسة التضامن وتنمية العالم القروي والسياسات الاجتماعية، فإن الأمر «يتطلب موارد للدولة من أجل التمويل».

وأشار في هذا السياق إلى إبراز البرنامج الحكومي لعدة مرتكزات، منها ترشيد نمط تدبير الإدارة والقطاع العام بصفة عامة، وإعادة هيكلة قانون المالية بما يجعل الموارد والنفقات العمومية في خدمة السياسة العمومية مباشرة عوض التركيز على المقاربة القطاعية التي تعتبر «مقاربة غير مندمجة تضيع معها فعالية النفقات العمومية».

وأضاف أن من بين هذه المرتكزات أيضا اعتماد مبدأ الترشيد من خلال ربط النفقات العمومية بالحاجيات الضرورية للإدارة، وإعادة النظر في سياسة الاقتناء العمومي، مما سيساهم في تكريس فعالية أكثر في تدبير النفقات العمومية والاقتصاد فيها.

وأبرز الأزمي أن هذه المرتكزات تخص أيضا الموارد العمومية، وبالدرجة الأولى الموارد الجبائية، حيث سيتم اعتماد إصلاح ضريبي ينوخى العدالة الضريبية والفعالية الاقتصادية والاجتماعية بهدف توسيع الوعاء الضريبي، والعمل على إعادة الثقة بين المواطن وبين الضريبة باعتبارها مسألة إلزامية ومساهمة عمومية في تحقيق التنمية.

وقال الأزمي إنه لا وجود لأي توجه نحو سن ضرائب جديدة لتنفيذ البرنامج الحكومي، مؤكدا بالمقابل وجود «توجه نحو توسيع الوعاء الضريبي والعمل على تطوير سياسة التحفيظ وإعادة الثقة للمواطن مع الضريبة».

واعتبر الأزمي أن هذا التوجه يروم تحسيس المواطن بفعالية هذه الضريبة الملزم بأدائها في إطار الدستور، وبالتالي المساهمة في تعبئة وترشيد النفقات العمومية وتعزيز البنيات التحتية.

وأبرز أن الثقة عنصر هام في العلاقة القائمة بين الإدارة الضريبية والدولة وبين المواطن، خاصة عندما يتكرس تحصيل الضريبة على أساس القانون والمساواة، وعندما يتم الإنفاق على قاعدة الترشيد والحرص على المال العام.

وفي معرض حديثه عن ورش الاستثناءات أو الإعفاءات الضريبية، أوضح الوزير أنه سيتم إعادة النظر في جدوى الاستثناءات التي أثبتت التجربة محدوديتها وعبئها على مالية الدولة.

كما أبرز أن الحكومة ستعمل على تعزيز ميزانية الدولة عبر تطوير أداء المؤسسات والمنشآت العمومية التجارية والاقتصادية، والاستفادة من تمويلات وموارد المؤسسات المالية الدولية والجهوية والعربية، في إطار الدعم المالي الذي تقدمه لدول تشهد تطورا ديمقراطيا واستقرارا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مثل المغرب.

وأبرز الأزمي أن التوجه الذي تتبناه الحكومة في التعامل مع الدين العام يروم الحفاظ على التوازنات المالية والماكرو-اقتصادية مع حصر عجز الميزانية في نسبة ثلاثة في المائة من الناتج الداخلي الخام والحفاظ على مستوى الدين في مستوى محدود من هذا الناتج، وذلك بهدف تعزيز تمويل المشاريع والبرامج التنموية الاجتماعية من خلال نسبة متحملة من عجز الميزانية ومن الدين العام.

وفي ما يخص متابعة البرامج ورفع فعالية الاستثمار العمومي من أجل التمويل، قال الوزير إن ذلك سيتم عبر اختيار المشاريع والبرامج الأكثر نجاعة ومردودية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وأشار إلى إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي سيأتي بنظام جديد يبنى على عدة مرتكزات، منها أن تكون ميزانية الدولة مركزة على السياسات العمومية المندمجة في خدمة التنمية، وأن يبنى الإنفاق العمومي والحصول على موارد الدولة لتشجيع الاستثمار وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية على مؤشرات مدروسة مسبقا للإنجاز والفعالية وليس على قاعدة «من يصرف أكثر يأخذ أكثر».

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 9007

رسالة الأمة

الصفحة: 4

ملتقى جهوي حول الشراكة التربوية بأكاديمية سوس ماسة درعة

تحت شعار الشراكة التربوية اختيارنا الاستراتيجي لتحسين مؤشرات التمدرس بالجهة، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة اشغال الملتقى الجهوي حول الشراكة التربوية، وذلك يوم الخميس 12 يناير 2012 بمقر الأكاديمية بمدينة أكادير.

وعرفت أشغال الملتقى الذي تراس افتتاح اشغاله السيد مدير الأكاديمية بحضور السادة نواب الوزارة بالجهة، وممثل مجلس الجهة، بالإضافة الى ممثلي المجالس الإقليمية والجماعات المحلية وممثلي بعض القطاعات الحكومية، ورؤساء اقسام العمل الاجتماعي، بالإضافة الى السادة رؤساء الأقسام والمصالح بالأكاديمية والنيابات، وأعضاء المجلس الإداري للأكاديمية وممثلو النسيج الجمعوي، ويأتي تنظيم الملتقى من أجل توحيد الرؤى حول بناء شراكة فعالة ، مع تعبئة الفاعلين في محيط المدرسة، بالإضافة إلى التشخيص التشاركي لواقع الشراكة التربوية بالجهة وجرد وتحيين لمختلف الشراكات الموقعة على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي وتصنيفها حسب المجالات مع تثمين تدخلات شركاء المدرسة وتقييم حجمها والتعريف بالشراكات الناجحة في أفق تعميمها.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للملتقى بكلمة السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة الذي أشاد بهذه المبادرة التي ترمي إلى الرفع من مستوى التعامل مع الشراكات على صعيد جهة سوس ماسة درعة، مبرزا الدور الهام للشراكة الفعالة التي تعتبر تعاونا وتآزرا وتعاقدا ومسؤولية فردية وجماعية ومؤسساتية ،ومدخلا قويا لإرساء الحكامة بمكوناتها المختلفة، كما أكد السيد المدير على اهمية التوجه نحو الشراكة الفعالة المندمجة المتعددة الأطراف التي تنظر الى الواقع في مختلف ارتباطاته وتداعياته، مذكرا برهان الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة على الشراكات المجددة والمتجددة وهي شراكات بصيغ السيد المدير فعالة وواقعية وتعاقدية تقوم على تبادل المنفعة التي تكمن أساسا في انفتاح المدرسة على محيطها وانفتاح المحيط على المدرسة، وذلك من أجل جعل المدرسة فضاء لبناء المواطنة الحقة وتجريب ثقافة التضامن والمسؤولية .

وتناول العرض الجهوي الذي قدم خلال أشغال الملتقى الحصيلة الإيجابية لهذا الجانب على مستوى الأكاديمية التي استطاعت خلال الخمس سنوات الماضية إبرام أكثر من 700 اتفاقية محلية وإقليمية وجهوية ووطنية ودولية، بما فيها 411 شراكة خلال فترة البرنامج الاستعجالي تناولت عدة مجالات ومنها على الخصوص الدعم التربوي ب 118 اتفاقية أي بنسبة 28,71% من مجموع الاتفاقيات المبرمة ، الدعم الاجتماعي ب 105 اتفاقية بنسبة بلغت 25.50 % ، فيما بلغت عدد الاتفاقيات التي همت التأهيل المادي للمؤسسات 99 اتفاقية أي ما يشكل نسبة 24.09%، وهمت الاتفاقيات المخصصة لمجال التعليم الأولي 55 اتفاقية أي ما يمثل نسبة13.38% ، فيما خصصت خمس اتفاقيات لمجالات ترتبط بتحسين الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة. وقدم ممثلو النيابات التعليمية بالجهة خلال الملتقى عروضا غنية حول التجارب المتميزة والناجحة بكل نيابة وذلك رغبة في تقاسم التجارب والاستفادة من الخبرات ، ليختتم الملتقى بمناقشة عامة للعروض وإصدار توصيات من أهمها: -تعزيز التنسيق والالتقائية بين مختلف المتدخلين في مجال الشراكة- تبسيط المساطر الإدارية للشراكة مع تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لتتبع الشراكات- اعتماد مشروع المؤسسة كقاعدة لبناء الشراكات وفق مقاربة مجالية- إدماج مصوغة الشراكة ضمن برنامج تكوين مديري المؤسسات التعليمية -استثمار مناخ الشراكات الدولية التي تربط جهة سوس ماسة درعة ببعض المنظمات والجهات الدولية

- الدعوة إلى تنظيم ملتقى سنوي للشراكة على مستوى النيابات والأكاديمية- إعداد دليل للشراكة- إنشاء شبكات إقليمية من الجمعيات الشريكة للمدرسة من أجل التنسيق وتوحيد الجهود.

الحسين العلالي

التاريخ: 2012/02/03 العدد: 207.	الخبر	الصفحة : 5

مراكش

انطلاق أشغال دورة تكوينية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

انطلقت مؤخرا بكلية العلوم السملالية التابعة لجامعة القاضي عياض بمراكش، أشغال دورة تكوينية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة طلبة جهة مراكش -تانسيفت -الحوز تحت شعار « لا مستقبل للشباب بدون احترام حقوق الإنسان».

ويندرج هذا اللقاء التكويني، المنظم من طرف الجمعية المغربية لحقوق الانسان بشراكة مع وزارة التربية الوطنية إلى غاية 4 فبراير الجاري، في إطار التكوين في مجال حقوق الإنسان ،الذي تقوم به جامعة «بروميتيوس» التابعة للجمعية ،لفائدة200 تلميذ و تلميذة بالجهة .

ويتضمن برنامج هذا اللقاء التكويني العديد من الأنشطة ،تهم تقديم عروض حول مواضيع « الحقوق السياسية و المدنية « و «الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية « إلى جانب تنظيم أنشطة موازية في مجالات المسرح و السينما و الصحافة والفن التشكيلي وورشات حول «التمييز بسبب الجنس: الدين والثروة واللغة « و«الحق في التعليم والصحة و التشغيل و السكن».

التاريخ:2012/02/03
العدد. 2368
النهار المغربية
الصفحة:7

الرباط

خدمات جديدة لفائدة العاملين في قطاع التعليم

تعتزم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين إطلاق بوابة تفاعلية، يوم الجمعة المقبل، تتضمن خدمات جديدة لفائدة العاملين في قطاعي التربية والتكوين. وأفاد بلاغ للمؤسسة، أن هذه البوابة الجديدة تتضمن كل ميزات نظام (ويب 2.0) الذي يؤمن خدمات تفاعلية بين المنخرطين.

وتسهل هذه البوابة التبادل وتقاسم التجارب بين مستعمليها، فضلا عن وضع شباك وحيد رهن إشارتهم يمكنهم من الولوج إلى خدمات المؤسسة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتكوين عبر الأنترنت والتحسيس والمساعدة الطبية، فضلا عن تخصيص فضاء للتوجيه والمواكبة من أجل الولوج إلى السكن. وتندرج هذه المبادرة في إطار تعزيز علاقة القرب بين المنخرطين والمؤسسة التي تعي جيدا -يضيف البلاغ- أهمية الخدمات عبر الأنترنت وتدبير المعارف وتقاسم المهارات.

التاريخ:2012/02/03
العدد: 22199

العـــــــلـــــــم

الصفحة: 10

مدرسة ابن خلدون بالعرائش تكرم اثنين من أطر التدريس

نظمت مدرسة ابن خلدون بالعرائش يوم السبت 14 يناير 2012 حفل تكريم على شرف الأستاذين محمد الشنتوف وحساسا عسو بمناسبة إحالتهما على التقاعد ،حضرها مدير المؤسسة وكافة الأطر التربوية وأطر النيابة وعدة فعاليات مهتمة بقطاع التربية والتكوين بالمدينة.

وفي كلمة للسيد عبد الكريم أولحيان مدير المدرسة ،أشاد فيها بخصال الأستاذين وتفانيهما في العمل ،متمنيا لهما كل الصحة والعافية وطول العمر.

وبهذه المناسبة قدمت للمحتفى بهما هدايا رمزية تقديرا على ما قدماه من تضحيات جسيمة خلال مسيرتهما التعليمية الموفقة على امتداد ثلاثة عقود من البذل والعطاء.

وقد ترك هذا الحفل التربوي البهيج آثارا جيدة لدى جميع أعضاء هيئة التدريس وتلامذة المؤسسة.

ابو إسماعيل

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 4577

الأحداث المغربية

الصفحة: 8

ثلاثة مواسم دراسية بدون ترسيم لأساتذة فوج 3 غشت

رغم أنهم بدؤوا مشوارهم المهني قبل ثلاث سنوات بمختلف المؤسسات التعليمية عبر التراب الوطني، مازال مصير أساتذة فوج 3 غشت في انتظار اجتياز امتحان الكفاءة التربوية، أمام إصرار وزارة التربية الوطنية على تجاهل ملف فئة عريضة منهم، عددهم أكثر من 3 آلاف، موزعون على كل أكاديميات التعليم اشتهروا بفوج 3 غشت نسبة إلى تاريخ المباراة التي اجتازوها في 2009. يكاد الموسم الدراسي الثالث ينتهي وهم لا يربطهم بوزارة التربية الوطنية إلا قرارات تعيين وتوظيف في انتظار قرارات الترسيم التي تعقب الكفاءة التربوية.

أساتذة وأستاذات من مختلف الكفاءات والتخصصات ذاقوا طعم المرارة قبل أن يتلقوا أجورهم لينطلق مسلسل المعاناة الجديد مع تأخر الامتحان الذي سيحسم في كثير من المعايير المتعلقة بوضعيتهم الإدارية.

يؤدون واجبهم في مختلف المؤسسات التعليمية المدرسية لكن أعدادا كبيرة منهم يعانون من الحزلة في المناطق القروية ولم تكلف الوزارة الوصية على القطاع نفسها عناء إعلان نتائج الامتحان الكتابي الذي اجتازوه قبل حوالي ثلاثة أشهر. لا يفهم هؤلاء الأساتذة سر تأخير النتائج وعرقلة الكفاءة التربوية، علما أن القانون المنظم للوظيفة يقضي بضرورة اجتيازه في ظرف لا يتعدى السنتين. اجتازت أفواج أخرى من الأساتذة خريجي المدارس ومراكز التكوين ولم يمض على تعيينهم إلا سنة واحدة ولاتزال هذه الفئة تنتظر الذي يأتي ولا يأتي.

ويتخوف هؤلاء من أن تكون مقاربة ملفهم خاضعة لمعاملة استثنائية تتعمد تجاهل مطالبهم وحقوقهم والتضحية بهم لفائدة فئات أخرى لم يمض على تعيينها إلا مدة قصيرة. ويلخص المنتمون إلى فوج 3 غشت ملامح هذه المعالجة الاستثنائية في التماطل الكبير الذي كانوا ضحيته في أداء أجورهم أو في توصلهم بقرارات التوظيف، بل وحتى في مجرد حصولهم على الأرقام الحرية التي تخول لهم الإطلاع الإلكتروني على وضعيتهم الإدارية أو الاستفادة من خدمات الموقع الإلكتروني للتبادل.

أساتذة وأستاذات فوج 3 غشت يتشبثون في مواجهة تجاهل الوزارة بمطالبهم المتمثلة في التسريع بامتحانات الكفاءة التربوية على أن تشمل كل المنتمين لهذا الفوج قبل نهاية الموسم الدراسي الحالي، و احتساب فترة التعاقد (09-10-11-12/2009) ضمن الأقدمية الإدارية والترقية بالشهادة وتغيير الإطار إضافة إلى حل مشكل حاملي شهادة DEa . أساتذة الفوج يعتزمون في حال تأخر تنفيذ هذه المطالب الدخول في إضراب مفتوح واعتصامات أمام مقر الوزارة بالرباط.

10

◄ محمد عارف

توقف عملية توظيف أساتذة سد الخصاص

أبواب المدارس والثانويات بنيابة التربية الوطنية بخنيفرة، مقفلة في وجه أساتذة سد الخصاص...القرار يأتي بعدما تمكنت المصالح المحلية من حل مشكل أداء مستحقات هذه الفئة من جنود الخفاء بقطاع التربية والتكوين، بعدما عرفت تأخرا فسرته مصادر من النيابة بإعطاء الأساتذة عددا من الساعات أكبر من المسموح به قانونيا.

إلغاء عمليات توظيف أساتذة سد الخصاص تسبب في ارتباك لدى هؤلاء الأساتذة، وفاجأ غيرهم من عاطلي المنطقة ممن كانوا يعولون على العملية لمقاومة شبح البطالة ولو مؤقتا.

◄ **خنيفرة: محمد فكراوي**

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 10

سيدي إفني

جمعيات الآباء تستنكر غياب المعلمين

المساء

نظمت جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بمجموعة مدارس الزرقطوني ومحمد بن الحسين بجماعة تيوغزة، مؤخرا، وقفة احتجاجية أمام نيابة التعليم بسيدي إفني، طالب من خلالها المحتجون بوقف ما وصفوه بـ«التغييبات المستمرة غير المبررة لبعض الأساتذة والتي دامت أزيد من شهر»، مما حرم التلاميذ من متابعة مسيرتهم الدراسية. وفي هذا الصدد، قال بعض الآباء في إفاداتهم لـ«المساء» إن «التلاميذ باتوا يعودون أدراجهم إلى منازلهم كل صباح دون أن يتمكنوا من ولوج أقسامهم بسبب غياب الأساتذة، الأمر الذي أثر سلبا على السير الدراسي العادي داخل المؤسسات التعليمية بالمنطقة». وأضاف الآباء أنه سبق أن توجهوا إلى الإدارة المسؤولة لاستفسارها في الموضوع، حيث أكد مدير المجموعة المدرسية في هذا الإطار أنه قام بواجبه بمراسلة الجهات المعنية في موضوع التغييبات لكن دون أن يتم وقف الإضراب، معتبرا أن هذا الإضراب بمثابة «عصيان غير مشروع»، داعيا الآباء إلى ضرورة تكثيف مجهوداتهم واتخاذ تدابير نضالية جماعية إلى غاية الاستجابة لمطلبهم وتمكين أبنائهم من حظهم في التعليم.

التاريخ:2012/02/03
العدد: 279.

الشروق

الصفحة : 6

احتقان في صفوف المفتشين بأكاديمية دكالة عبدة

ندد المجلس الجهوي لتنسيق التفتيش بأكاديمية دكالة عبدة، في بيان توصلت «الشروق» بنسخة منه، بما وصفه محاولات الأكاديمية تجريد المجلس من كل المهام والاختصاصات الموكولة إليه قانونا والرامية إلى مساهمته في وضع وتدبير مخططات التربية والتكوين بالجهة وتحويله إلى هيكل إداري مناسباتي، كما رصد كل المؤشرات الدالة على الإرادة القوية السائدة لدى إدارة الأكاديمية في تغييب المفتش والمجلس الجهوي لتنسيق التفتيش، سواء كقوة اقتراحية أو كأداة لتتبع وتوجيه وتقويم الفعل التربوي، إضافة إلى

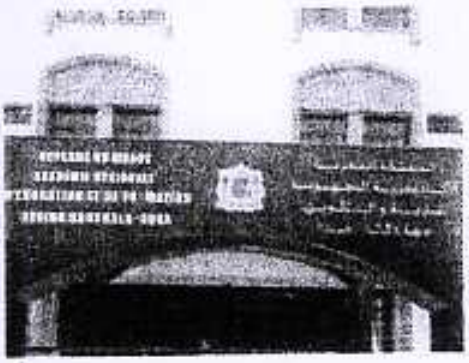

إصرار الأكاديمية على عدم توفير شروط وظروف العمل التي يتطلبها المجلس الجهوي لتنسيق التفتيش. وقد قرر المفتشون، حسب البيان نفسه، تعليق العضوية بالمجلس الجهوي وتجميد جميع أنشطة التنسيق الجهوي التخصصي، وتعليق العمل بالتكليف بالنيابات غير الأصلية لأعضاء المجلس الجهوي للتنسيق، إضافة إلى ربط توقيف الإجراءات السابقة بالتسوية الشاملة لكل قضايا المفتشين المكلفين بالتنسيق الجهوي التخصصي، ولكل الملفات الجهوية والإقليمية لأعضاء المجلس الجهوي لتنسيق التفتيش. ■

التاريخ : 2012/02/03
العدد: 7424
الحركة
الصفحة: 3

استنكار المناخ الغير التربوي بثانوية العربي الدغمي بتمارة

تعرف الثانوية التاهيلية العربي الدغمي بنيابة الصخيرات تمارة جوا من احتقان كبير بين أساتذة المؤسسة ومديرها مما أثر سلبا على السير التربوي للمؤسسة، ويرجع هذا الاحتقان إلى التسيير اللاتربوي لمدير المؤسسة، على غرار تحريض التلاميذ وتجنيدهم للهجوم معه على بعض الأساتذة أثناء عملهم، أو الدفع بهم لرفع لافتات ضد أساتذة آخرين داخل المؤسسة، فضلا عن حرمان التلاميذ من خزانة المؤسسة وتفيء المؤسسة إلى مناصرين ومعارضين لطريقة تسييره مما أثر سلبا على تحصيل التلاميذ هذا إضافة إلى عدم اهتمام المدير بما يجري في الملاعب الرياضية والتي أصبحت عرضة للمتسكعين المهددين لسلامة التلاميذ والأساتذة، كما هو الحال للحادثة التي وقعت صبيحة يوم 29 أكتوبر 2011 بملاعب التربية البدنية بحكم تواجد دخلاء عن المؤسسة، ولم يقف المدير عن هدا الحد بل ساهم في الاجتهاد في التربص والإيقاع بالأساتذة الراغبين في إصلاح أوضاع المؤسسة، زد على ذلك إهماله لتحية العلم الوطني داخل المؤسسة.

وأمام هذا الوضع التربوي الشاذ، أرسلت النيابة لجنة السنة الفارطة، لكن مدير المؤسسة لم يكترث واستمر في اختلاق أجواء التو تر، مما دفع بالأكاديمية إلى إرسال لجنة أخرى في نهاية الموسم الدراسي الفارط.

ومع انطلاق الموسم الدراسي الجديد ، ازدادت أجواء الاحتقان التربوي، وأصبح التلميذ هو الضحية الأولى حيث شعر مدير المؤسسة بذلك فابعد ابنه إلى ثانوية أخرى، وفي غياب أي نتيجة لتقارير اللجان السابقة لذكر، اضطر الأساتذة إلى تنظيم وقفة احتجاجية داخل المؤسسة، فضلا عن اعتصام مفتوح الشيء الذي دعا إلى زيارة لجنة وزارية وطلبت من الأساتذة رفع الاعتصام للعمل في جو مريح وذلك يوم 15/12/2011.

ما يشعر به أساتذة الثانوية التاهيلية العربي الدغمي والتلاميذ يوميا بحيث طفح الكيل وسئم الجميع من تعامل مدير الثانوية المذكورة الذي أصبح هو الأمر والناهي بهذه المؤسسة ضاربا بعرض الحائط كل ماهو تربوي وإداري ، ورغم الزيارات فقد بدى الشك في تواطئ بعض القائمين عن اللجنة الوزارية، مع المدير الذي ضرب عرض الحائط الاستقرار التربوي والأمني للمؤسسة .

التاريخ :2012/02/03
العدد: 2825

التجديد

الصفحة :2

مراكش :50 متعاقدا مع وزارة التربية الوطنية يطالبون بأجورهم

يخوض حوالي 50 من حاملي الماستر والدكتوراه المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية منذ يوم الخميس الماضي اعتصاما مفتوحا داخل مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمراكش، وذلك احتجاجا على عدم أداء أجورهم حسب بيان رقم 2 "للتنسيقية الجهوية لمدمجين فاتح مارس 2011 قطاع التعليم المدرسي". وأشار البيان إلى ما سماه "سياسة التسويف والتماطل التي تنهجها الأكاديمية اتجاه مطالب هذه الفئة مطالبا بتسريع صرف المستحقات المالية لجميع المدمجين من أساتذة ومتصرفين وممونين .وقال منسق المجموعة أثناء المعتصم لـ "التجديد" إن المتضررين دخلوا في هذا الشكل الاحتجاجي بعدما لم تف الإدارة بوعودها خلال الحوار الذي جمع الطرفين، والذي وعد فيها مدير الأكاديمية بصرف جميع المستحقات يوم الجمعة الماضية.

ولاحظ المتحدث ذاته أيضا اختلافا في تعامل كل نيابة تابعة للأكاديمية على حدة، مشيرا أن عراقيل أخرى وضعت في وجه المجموعة منها المطالبة الإدلاء بملف صحي، وبشيك، وهي إجراءات غير معمول بها في عدد من نيابات خارج جهة مراكش تانسيفت الحوز، والتي توصل العاملون من نفس فئتنا بمستحقاتهم. وأضاف البيان ذاته أن المجموعة تطالب أيضا بتسريع برمجة التكوينات لفائدة الأساتذة المدمجين، وعادة مراجعة بعض التعيينات التعسفية في حق البعض منهم.

عبد الغني بلوط

التاريخ:2012/02/03
العدد: 667

أخبار اليوم المغربية

الصفحة :6

تلامذة الأقسام التحضيرية يحتجون على وزارة التعليم

■ سطات:حكيم العسولي ■

«اشهد اشهد يا زمان والتلميذ باقي يتهان» و«علاش جينا واحتجينا على التعليم لبغينا»، شعارات صدحت بها حناجر العشرات من تلامذة الأقسام التحضيرية بسطات خلال وقفة احتجاجية نظموها يوم أول أمس الثلاثاء أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الشاوية-وردية، كما حملوا يافطة ضمنوها مطالبهم التي اعتبروها مشروعة، وذلك تنديدا بالمشاكل التي تعاني منها هذه الفئة، على حد تعبير المحتجين، خاصة في ولوج المدارس العليا شعبة الاقتصاد والتجارة، مركز الثانوية التاهيلية بسطات. وحسب الملف المطلبي، الذي حصلت «أخبار اليوم» على نسخة منه، تندرج هذه الوقفة الاحتجاجية في إطار برنامج نضالي مصحوب بسلسلة من التحركات، والتي سيشرعون في سلكها بشكل مسترسل، شعارها النضال حتى تحقيق المطالب التي أجملوها في تسهيل شروط ولوج المدرستين الوحيدتين الخاصتين بالتجارة في المغرب وتحديد عدد المقاعد المخصصة لطلبة الأقسام التحضيرية، مع توحيد نمط مباراة الاختبار لكافة الشعب المعنية بالولوج لهذا المعهد. وطالب التلامذة المحتجون بزيادة المقاعد المخصصة للناجحين في مباراة العبور إلى السنة الثالثة، بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، مع إلغاء الانتقاء الأولي لتلامذة الأقسام التحضيرية، وإمكانية اجتياز كل المباريات الخاصة بالمدارس العليا للتجارة والتسيير الموجودة بالمملكة، وذلك عن طريق وضع فارق زمني بين تواريخ اجتياز هذه المباريات، وشدد المحتجون على ضرورة إلغاء معيار الحصول على ميزة مقبول كشرط لولوج جامعة العلوم الاقتصادية والاجتماعية بالرباط من جهة، وتعميم هذه الإمكانية بالنسبة إلى باقي الجامعات من جهة أخرى، كما طالبوا بإلغاء الانتقاء الأولي للولوج إلى الإجازة المهنية، كما طالبوا بإتاحة الفرصة أمامهم للولوج إلى المدرسة العليا للمعلومات والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، علما أن هذا الأخير، على حد تعبيرهم، يفتح أبوابه لحاملي إجازة العلوم الاقتصادية في حين أنهم أولى بذلك.

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 10

للمطالبة بالاستجابة لما جاء في ملفهم المطلبي

طلبة الأقسام التحضيرية بشعبة الاقتصاد يحتجون أمام أكاديمية الشاوية وردية

سطات
موسى وجيهي

نظم العشرات من طلبة الأقسام التحضيرية بشعبة العلوم الاقتصادية بنيابة سطات وقفة احتجاجية أمام الأكاديمية الجهوية للشاوية وردية، صباح الثلاثاء الماضي، رددوا خلالها شعارات تطالب المسؤولين بالتدخل للاستجابة إلى ما جاء في ملفهم المطلبي، المتمثل في تحديد عدد المقاعد المخصصة لطلبة الأقسام التحضيرية في المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، وتوحيد نمط مباراة الاجتياز بكافة الشعب المعنية بالولوج لهذا المعهد. وطالب المحتجون بزيادة المقاعد المخصصة للناجحين في مباراة العبور للسنة الثالثة بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، وإلغاء الانتقاء الأولي لتلاميذ الأقسام التحضيرية مع إمكانية اجتياز كل المباريات الخاصة بالمدارس العليا للتجارة والتسيير الموجودة بالمملكة، عن طريق وضع فارق زمني بين تواريخ اجتياز هذه المباريات، وعلى مستوى الإجازة الأساسية طالب التلاميذ المحتجون بإلغاء الحصول على ميزة مقبول كشرط لولوج جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

وقفة احتجاجية لطلبة الأقسام التحضيرية بشعبة العلوم الاقتصادية بنيابة سطات (خاص)

بالرباط مع إمكانية تعميمها على باقي الجامعات، زيادة على إلغاء الانتقاء الأولي لولوج الإجازة المهنية، ناهيك عن توسيع الآفاق لإتاحة فرصة الولوج إلى المدرسة العليا للإعلام والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

وارتدى الطلبة زيا أسود للدلالة، حسب أحد المحتجين، على المستقبل المظلم الذي ينتظر طلبة الأقسام التحضيرية، وحملوا شارة حمراء للتعبير عن الأمل وعدم اليأس، ورددوا النشيد الوطني، تعبيرا عن وطنيتهم واستعدادهم لخدمته انطلاقا من تخصصاتهم. ولم يتوان التلاميذ الغاضبون في ترديد شعارات حملوا خلالها المسؤولية للوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي «علاش جينا واحتجينا على التعليم لي بغيناه» «المشاكل قائمة والوزارة نائمة»، وعبروا عن تذمرهم من تعاقب الوزراء دون إيجاد حل للملفهم «الوزارة مشات وجات والحالة هي هي.. عييتونا بالشعارات وحنا مما الضحية».

وطالب المحتجون الوزارة الوصية بالتعامل الجدي مع المطالب، التي اعتبرها المعنيون مطالب مشروعة «قولوا للوزارة المطالب قانونية لا تسويف لا تماطل لا حلول ترقيعية» «باراكا من الترقيع بغينا مستقبل رفيع». وفي تصريح لممثل عن الطلبة المحتجين أكد هذا الأخير أن «مصيرهم مجهول ومبهم بعد الأقسام التحضيرية أمام المعايير المسطرة من قبل المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ومواقيت الامتحانات، وقد اخترنا هذه الشعبة في البداية بعد أن علمنا آفاقها المستقبلية واليوم جئنا عند مدير الأكاديمية ليكون وسيطا بيننا وبين الوزارة قصد إيصال ملفنا إليها».

وفي «سياق متصل، أكد مدير أكاديمية جهة الشاوية وردية أن «التلاميذ ولجوا هذه الأقسام التحضيرية بناء على نتائجهم المتميزة، وتستغرق الدراسة فيها سنتان، وبعدها تنتظرهم آفاق كثيرة كالمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير ومجموعة من الكليات وشعبة التبريز وبعض المعاهد العليا، ومن موقعنا سنقوم بعرض مطالب هؤلاء التلاميذ على وزارة التعليم العالي لأنها لا ترتبط بالتكوين وإنما بالآفاق، وإيصالها إلى الوزارة لأنها تتجاوز اختصاصات الأكاديمية».

التاريخ: 2012/02/03 العدد: 1668	المساء	الصفحة: 10

البيضاء

الأساتذة المبرزون يهددون بمقاطعة المباريات الوطنية

هيام بحراوي

هددت مجموعة من الأساتذة المبرزين، المنضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بمقاطعة جميع إجراءات مجالس الأقسام بكل الأسلاك والمستويات، ومقاطعة المباريات التي تهم أقسام شهادة تقني عال، وعدم المشاركة في أطوار المباريات الوطنية والفرنسية، مع خوضهم سلسلة من الإضرابات، بدءا من أواسط فبراير الجاري، مرفوقة بوقفات احتجاجية أمام مقر الوزارة في الرباط في حال لم تستجب وزارة التربية الوطنية لمطلبهم في إصدار نظام أساسي خاص بهم.

هذا التصعيد، بحسب الأساتذة، جاء بعدما اتضحت لهم نوايا الوزارة الوصية، التي تجلت في تأخرها في الالتزام بما تم الاتفاق عليه في تاريخ التاسع عشر من أبريل الماضي، والمتمثل في التسوية المادية والإدارية للمبرزين خريجي أفواج 2005-2010 وإصدار مرسوم في هذا الشأن وكذا إصدار نظام أساسي خاص بهذه الفئة بناء على المحضر الموقع معها. غير أن تأخر الوزارة في تفعيل ما تم الاتفاق عليه خلق، بحسب ما عبر عنه أحد الأساتذة، موجة استياء عارمة في صفوف الأساتذة المبرزين وأفقدهم الثقة في وعودها مستقبلا.

وكان الأساتذة المبرزون قد خاضوا سلسلة احتجاجات طالبوا من خلالها الوزارة في عهد الوزير السابق بالتعجيل بالتسوية المادية والإدارية لهم بعد تخرجهم، دون أي تأخير، وبتوحيد التعويض عن التبريز مع احتسابه في التقاعد، وبإحداث درجة خارج الدرجة الممتازة بالنسبة إلى الأساتذة المبرزين، والاحتفاظ بالأقدمية السابقة من أجل الترقي، والتي كانت الوزارة قد التزمت في حوارها بتفعيلها.

التاريخ: 2012/02/03
العدد. 2368
النهار المغربية
الصفحة: 1

أساتذة يحتجون أمام البرلمان

نظم أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية، وقفة احتجاجية أمام البرلمان ورفعوا شعارات محملة المسؤولية للجهات المسؤولة عن التشغيل بوزارة التعليم في إقصائهم في الإدماج.

وأشار أساتذة سد الخصاص، إلى ما أسموه بالوضعية المتأزمة للمنظومة التربوية بالمغرب، مشككين، في شعارات وزارة التربية الوطنية من قبيل المخطط الاستعجالي ومدرسة النجاح، متهمين، وزارة التربية الوطنية باعتماد سياسة مبنية على القرابات والزبونية في التشغيل.

التاريخ:2012/02/03
العدد: 4577

الأحداث المغربية

الصفحة :6

انهيار سقف مدرسة بخريبكة

أفادت مصادر محلية لـ«الأحداث المغربية» أن الانهيار الذي أصاب جزء من سقف مدرسة في طور الترميم بدرب ولد جعفر بمدينة خريبكة، زوال أول أمس الأربعاء، أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص، أحدهم في حالة خطيرة تم نقله إلى مدينة الدار البيضاء لتلقي العلاج. وحسب نفس المصادر، فإن إفراغ كميات كبيرة من الرمل فوق السقف أدت إلى تصدعه وسقوط جزء منه، فيما حالة المصابين الآخرين مستقرة ولا تدعو إلى القلق. كما علمنا أن الشرطة القضائية بخريبكة فتحت تحقيقا في الموضوع، لمعرفة أسباب هذا الحادث وتحديد المسؤوليات.

◄ خريبكة:الشرقي بكرين

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 5

محاكمة أستاذين في ملف أراضي الجموع يغضب أكثر من 65 جمعية

الرباط
م.ا

تعيش مدينة تنغير، هذه الأيام، على وقع احتقان اجتماعي، بعد المواجهات الأخيرة بين قبائل آيت عيسى أوبراهيم حول أراضي الجموع. وقد دخل هذا الصراع، الممتد منذ سنوات طويلة، منعطفا جديدا إثر إقدام السلطات على اعتقال أستاذين تقول إنهما متورطان في هذا الصراع.

وفي تفاعل مع هذه الأحداث، هاجمت فدرالية الجمعيات التنموية في مدينة تنغير بشدة ما أسمته «اللوبيات السياسية التي تعيث فسادا في تنغير وتختلق صراع القبائل لخدمة مصالحها». وقال عضو قيادي في الفدرالية إن «محاكمة أستاذين على خلفية الصراع حول أراضي الجموع في منطقة آيت عيسى أوبراهيم يخفي بين ثناياه صراعا سياسيا محضا تحاول جهات معروفة أن تذكيه لتصفية حسابات ضيقة». واردف العضو ذاته، في تصريح لـ«المساء»، أن «الوضع في تنغير بات محتقنا جدا بفعل صراع القبائل، الأمر الذي ينذر بصراع اجتماعي حقيقي سينتهي بما كانت قد عرفته المدينة منذ شهور من مواجهات بالمقالع وإصابات بالعشرات».

وفي المنحى ذاته، شككت الجمعيات المدنية، التي تمثل قوة ضاغطة في المدينة في «محاكمة أستاذين على خلفية الصراع الذي نشب بين القبائل حول أراضي الجموع»، إذ أكد مجموعة من الشهود أن الأستاذين لم يكونا حاضرين أثناء الصراع، وقال العضو نفسه: «سنحاول التأكد من صحة هذه الشكوك خلال اليومين المقبلين للنظر في الخطوات الاحتجاجية التي سننفذها في الأيام المقبلة».

في نفس السياق، اكد نفس العضو أن «هناك اشخاصا بعينهم يستفيدون من الوضع القائم، على اعتبار السمسرة التي تقع في هذه الأراضي، بفعل وجود كنانيش البيع التي يتم من خلالها بيع أراضي لإنشاء منشآت صناعية، ثم تتحول هذه الأراضي إلى مورد أساسي لمراكمة الثروات غير الشرعية». كما شدد نفس العضو على أن «الوضعية الحالية التي آلت إليها مدينة تنغير هي ذاتها التي عاشتها المدينة قبل «مسيرة الغضب»، الشهيرة، التي خرج فيها الآلاف من ساكنة المدينة»، مضيفا أن فدرالية الجمعيات التنموية كانت قد نبهت السلطات، في وقت سابق، إلى الأخطار التي من الممكن أن تنتج عن استمرار الصراع الدموي بين القبائل حول أراضي الجموع، مما قد يؤدي إلى حالة فوضى في المدينة.. لكن السلطات لم تتحرك ولم تقم بأي شيء، لأنه كما يبدو، أصبحت اللوبيات السياسية أقوى من السلطة نفسها».

وأوضح نفس العضو في فدرالية الجمعيات التنموية، التي تضم أكثر من 65 جمعية مدنية في تنغير، أن «الانتقام السياسي صار هو العنوان الأساسي للصراع حول أراضي الجموع، لأن هناك من يحاولون ترتيب السكان بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية».

إلى ذلك، من المرتقب أن تصدر فدرالية الجمعيات التنموية في مدينة تنغير بيانا وصفته مصادرنا بـ«الحاد والناري»، بخصوص ما يجري في المدينة، ستحذر فيه السلطات من «مغبة لزوم موقف الحياد السلبي في الصراع الدائر حول أراضي الجموع».

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 279.

الشروق

الصفحة : 10

6 سنوات سجنا نافذا للمتهم بالاعتداء على تلميذة ببركان

■ نعيمة الدروري

أصدرت محكمة الاستئناف بمدينة وجدة أخيرا حكمها في قضية الاعتداء على تلميذة تتابع دراستها بالمستوى الإعدادي من طرف شخص، بواسطة سكين، حيث سدد لها مجموعة من الطعنات في أنحاء مختلفة من جسدها، فأدانت المحكمة الجاني بست سنوات سجنا نافذا، كما قضت بأدائه 80 ألف درهم كغرامة مدنية.

وتعود وقائع القضية إلى يوم التاسع من شهر ماي من السنة المنصرمة، حين كانت تلميذة تبلغ من العمر17 سنة، قد نزلت من حافلة لنقل الركاب، بعد مغادرتها الثانوية الإعدادية التي تتابع بها دراستها إلى منزل أسرتها الذي يوجد بمدينة بركان، وأثناء ابتعادها عن الحافلة ببعض خطوات تفاجأت بشاب في الثلاثينيات من العمر يوجه لها طعنات بواسطة سكين في جميع أنحاء جسمها، وأمام الهجوم المفاجئ وقوة الصدمة حاولت الفتاة أن تحمي وجهها من تلك الضربات الغادرة التي كان يسددها لها الجاني، لكنها تلقت مقابل ذلك طعنات شديدة القوة على مستوى يديها، وحين حاولت استجماع قواها من أجل الفرار من المعتدي الذي كان في حالة هستيرية تعرضت لطعنات على مستوى الظهر.

ولم تنفع محاولات فرار الضحية من الجاني، حيث وبالرغم من توجهها إلى أحد الدكاكين قصد الإفلات منه، فإنها لم تسلم من اعتداءات المتهم الذي اقتحم المحل وحاول مواصلة تسديد الطعنات إلى جسدها. وبعد سقوط الضحية على الأرض غارقة في دمائها، أشعر المواطنون المصالح الأمنية بحادث الهجوم على الفتاة من طرف الجاني، والتي حضرت على وجه السرعة إلى عين المكان، قبل قدوم عناصر الوقاية المدنية التي عملت على نقلها إلى قسم مستعجلات المستشفى الإقليمي «الدراق» ببركان، لكن خطورة الإصابات التي تعرضت لها بالإضافة إلى النزيف الدموي، استدعت تحويلها إلى المركب الجراحي من أجل تلقي العلاجات الضرورية وإجراء عملية جراحية، خاصة وأن الجروح الغائرة انتشرت على مستوى الجهة اليمنى واليسرى من الوجه والرأس والظهر واليدين.

وقد أشعلت حادثة الاعتداء الهمجي على التلميذة في حينه، فتيل احتجاجات بمدينة بركان، شاركت فيها مختلف الفعاليات التربوية والحقوقية والجمعوية والتلاميذ، للتعاطف مع التلميذة والتنديد بالاعتداء عليها، حيث طالبوا بمعاقبة الجاني وإنزال أقصى العقوبات عليه، كما طالبوا بتوفير الأمن واتخاذ إجراءات عاجلة تضمن دراسة التلاميذ في ظروف آمنة. ■

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 4577
الأحداث المغربية
الصفحة: 25

البعد العالمي في الكتب المدرسية المغربية

لقد أضحى العالم اليوم قرية صغيرة بسبب التقدم التكنولوجي و ثورة المعلوميات و الاتصالات، و أصبحت النظم السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التربوية و التكنولوجية في دول العالم المختلفة، و المجتمعات ذات الثقافات و الخصائص المتنوعة متصلة ببعضها البعض، و تعتمد على بعضها البعض، و لم يعد المتعلم/الطالب مواطنا في مجتمعه المحلي فقط: بل أصبح ينتمي إلى عالم واسع.

تعود أهمية دمج البعد العالمي في مقررات التاريخ إلى بعض الدراسات التي أشارت نتائجها إلى تحسن معلومات المتعلمين/ الطلاب و مهاراتهم و تحصيلهم نتيجة إضافة هذا البعد إلى مقررات التاريخ، و إلى تنمية اتجاهات إيجابية لديهم.(1)

إن إضافة بعد عالمي إلى مقررات التاريخ يساعد المتعلمين في جميع المراحل على فهم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الإيكولوجية التي شهدها العالم و يشهدها، كما أن دراسة البعدين الوطني و العالمي في مقررات التاريخ تساعد المتعلمين كذلك على ربط تاريخ وطنهم بالسياق الدولي الكبير، و تعمل على توسيع أفكارهم عن الماضي و الحاضر.

فدراسة الشعوب و الأماكن البعيدة في الزمان و المكان أصبحت أمرا تفرضه طبيعة العصر الذي نعيش فيه، و البرنامج الاستعجالي اعتبر بدوره – في إحدى دعاماته – التحكم في اللغات أساس النجاح المدرسي و الاندماج المهني، و أصر على تحديث اللغة العربية، وإتقان اللغات الأجنبية، و الارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية ...).(2) فتعلم اللغات الأجنبية و الانفتاح عليها يعني ضمنيا الإطلاع على تاريخ و حضارة الشعوب الناطقة بها.

مفهوم البعد العالمي :

هو كل ما يدور حول تاريخ دول العالم من موضوعات و صور و رسومات ... في الكتب المدرسية المقررة في مختلف المراحل التعليمية، كما يعني كذلك الموضوعات المقتبسة من تاريخ العالم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعقائدي و العلمي و التكنولوجي والثقافي المدمجة في مقررات التاريخ.

ولقد ذكر «فارمر 1993 Farmer» أن مفهوم التربية الدولية لم يعد جديدا، و لكن لحد الآن لم يدمج في المناهج بصورة كاملة، و أوصى بضرورة تأكيد مقررات التاريخ على جانبين هما : التدريس من أجل بعد عالمي، والتدريس من أجل تنمية عقلية عالمية.(3)

2) حضور البعد العالمي في مقررات التاريخ: القول فيه و القول عنه :

تولي الأمم و الشعوب أهمية قصوى للتعليم، لما ينهض به من دور في بناء الإنسان الممتلك لكل المؤهلات التي تمكنه من المساهمة بفعالية و إبداعية في تحقيق تنمية شاملة، ترقى بالأمة من طور إلى طور، و تؤهلها لأن تسهم بقسطها مع باقي الأمم في بناء صرح حضاري يهيىء لخلق الشروط المسعفة لمزيد من العطاء و الكدح الحضاريين.(4)

فحضور البعد العالمي في المقررات و البرامج يعد أمرا مقبولا، و لكن شريطة ألا يتم ذلك وفق إملاءات و ضوابط خارجية تخدم مصالح المشروع الهيمني للغرب «عولمة التربية و الثقافة» و إنما بما يتناسب و هويتنا و خصوصيتنا الحضارية.

لذا يلزم مراعاة هذا البعد في مقرراتنا و كتبنا المدرسية الواجب أن تكون مرجعياتها نابعة من التربة المغربية، لكونها الأداة الأساس لبناء جيل المستقبل في المغرب الموحد مما يعطي البعد الحقيقي لمفهوم المواطنة، من خلال التركيز على ثوابت الأمة كالدين و العربية و الأمازيغية، حتى تتم الاستجابة لمكونات الدولة المغربية بدون إيديولوجية أو عرقية شوفينية و دون الانفصال عن المنظور الإسلامي و العربي و الإفريقي و الكوني ...(5)

اقتراحات :

في عالم يشهد تطورا معرفيا و تكنولوجيا متسارعا خلال الخمسين سنة الأخيرة(6)، ينتظر المجتمع المغربي بكل أطيافه و فسيفسائه من التربية أن تكون جسرا لمواكبة التطورات التي يعرفها العالم في زمن العولمة، كما ينتظر من المربين تكوين مواطنين مؤمنين بالقيم الوطنية و القيم الإنسانية و الكونية.(7)

فمن الواجب التحكم في وسائل الانفتاح لإختيار الإيجابي منه الذي يوافق برامجنا و مناهجنا التربوية، في إطار لابد أن تحترم فيه المكونات و الهوية التي تطبع ذات المتعلم في جوانبها المتعددة.(8) مع ضحد فكرة كون تاريخ الغرب هو تاريخ الإنسانية، لأن هذا الطرح فيه بعض الاستعلاء.(9) كما يمكن

التاريخ:2012/02/03
العدد: 4577

الأحداث المغربية

الصفحة :25
2/2

إعداد الملاحظات التالية بخصوص كتاب : «التجديد في الاجتماعيات» عسى أن تؤخذ بعين الاعتبار من لدن القائمين على تأليفه :

ضرورة اعتماد التاريخ الهجري إلى جانب التاريخ الميلادي إذ ما الجدوى من تدريسه في السنتين : (الأولى و الثانية ثانوي إعدادي) مع تطبيق قواعد التحويل من التاريخ الهجري إلى الميلادي أو العكس، و حذفه في السنة الثالثة ثانوي إعدادي؟(10)

ترتيب دروس المقرر وفق منهجية موضوعية أو كرونولوجية لتنمية مهارات التفكير التاريخي و التفكير الزمني و التفكير الناقد لدى المتعلم لإكسابه فهم التاريخ بصورة أفضل ...

كتابة عناوين الدروس كاملة غير ناقصة. (11)

تجاوز الأخطاء المعرفية و المنهجية والمطبعية في الطبعات المقبلة للكتاب (التنقيح)...

خلاصة :

نظرا للتحولات التي أصبح يعرفها العصر و ما نجم عنها من عولمة للثقافات و الاقتصاد و المجتمعات، من الضروري طرح مقررات في تاريخ العالم، أو إضافة بعد عالمي إلى مقررات التاريخ في مختلف المراحل التعليمية لتنمية الوعي لدى المتعلمين، و مساعدتهم على فهم العالم المعاصر و ما يحب له من مشاكل و تحديات تتخطى حدود الدول، و كذا لمساعدتهم على فهم الاختلافات بين تاريخهم المحلي و تاريخ الدول الأخرى.

و إذا كان حضور البعد العالمي قليلا في مقرراتنا و مناهجنا التربوية، فقد بات من الضروري إضافة موضوعات عالمية إليها مع الحرص الشديد على انتقاء الأنسب منها لواقعنا و هويتنا و ثقافتنا ...

المصطفى الحسناوي(*)

المراجع :

الدكتورة : ريما سعد الجرف : «البعد العالمي في مقررات التاريخ لمراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية» محاضرات د. ريما سعد الجرف – كلية اللغات و الترجمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

«البرنامج الاستعجالي : 2009 – 2012، التقرير التركيبي»، صفحة : 3.

الدكتورة : ريما سعد الجرف، مرجع سابق.

الدكتور : أحمد رزيق : (التعليم الذي نريد)، مجلة الفرقان – العدد : 61، 1429هـ – 2008م ص : 3 – 4.

الدكتور : جميل حمداوي : (من قضايا التربية و التعليم 2006)، منشورات الزمن، ص. 149.

الأستاذ : إبراهيم نصار (جدل الثقافة والتربية)، الجريدة التربوية، العدد : 30 ص : 9.

الأستاذ : عبد اللطيف اليوسفي (مدير أكاديمية القنيطرة و عضو المجلس الأعلى للتعليم) «كفايات المدرس في سياق تحولات مهنة التدريس»، جريدة «المساء» العدد : 952 ص : 17، (الثلاثاء 13 أكتوبر 2009).

الأستاذ : المصطفى رجيب (المناهج و البرامج ... الحقيقة الثابتة و التغيرات الممكنة)، جريدة الصباح «الصباح التربوي» العدد : 1887، ص : 12، (الأربعاء 03 ماي 2006).

الدكتور : خالد أوشن (محاضرات في مادة: تطور علم التاريخ و العلوم المساعدة عند العرب، من النشأة إلى الفترة المعاصرة) ص: 1، (منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس – الرباط : الموسم الجامعي : 2003 – 2004).

كتاب : «التجديد في الاجتماعيات» كتاب التلميذ و التلميذة، (الطبعة الأولى : 2005).

كتيب : «الاجتماعيات تمارين و حلول»، مطبعة النجاح الجديدة (الطبعة الأولى : 2007).

(*) باحث تربوي – مريرت

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 15

رؤية

رهان التعليم في الفكر الإصلاحي المغربي

■ جمال بامي

اكتست مسالة التعليم مكانة مركزية في الفكر الإصلاحي المغربي الذي تبلور في كتابات النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ضمن مشروع رام إلى البحث عن التمدن والترقي عبر إصلاح التعليم مع استحضار واستلهام التفوق العلمي الذي طبع الحضارة الإسلامية عبر العصور. ومحمد الأعرج السليماني صاحب «اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب» من الرواد الذين نضجت في اذهانهم فكرة التعليم ومسارات تحققها المفضية إلى النماء والتحضر.. فهو القائل «إن العلم هو الحد الفاصل بين الإنسان والحيوان الأعجم». ويعلق عبد القادر الشاوي في كتابه «التخلف والنهضة» (منشورات الموجة، 1998) على قول السليماني بقوله : «وهو عندما يتحسر على انحطاط المعارف العلمية في وقته ويسرح به خياله إلى ما عرفته تلك العلوم في العهود الغربية-الإسلامية الزاهرة، لا يخفي امتعاضه من غفلة ابناء زمانه ولا يستر اندهاشه لما قامت به أوربا على هذا الصعيد، خصوصا وانها تلقت ذلك عن العرب او «صادته» او «نصبت له الشرك» كما يقول. فالأسئلة المحرقة التي طرحها مؤلفنا حول «الكيمياء وتحرير كتب أرسطو وجمع غريب النباتات وعلم الفلاحة والحراثة والسياحة واكتشاف البقاع..» قادته إلى خلاصة مفادها ان «العالم المتمدن» استفاد منها و«بنى على منوالها إلى ان وصل إلى ما ترى»..

ويقترح علينا السليماني برنامجا تعليميا مؤسسا على مجموعة مبادئ رئيسة هي أن: القانون في التعليم هو ما يسمى عند الأوروباويين ب «البروكراء» programme، وهو بمثابة الجوهر وما عداه في مقام العرض؛ وان التعليم ينبغي أن يكون عاما، إجباريا على ثلاث طبقات: ابتدائي، ثانوي وعالي، وأن يكون التلاميذ بقدر 20% من السكان، وان تكون المدارس الابتدائية منتشرة في كل حارة وقرية والثانوية في كل عمالة والعليا في امهات المدن، وان تكون المدارس «في اعلى بقعة وعلى افخم بناء وابهى منظر لكي يشتاق التلميذ إليها ولا يتكدر بالمكث فيها.. وليس غريبا ان يكون السليماني من أولى مؤسسي المدارس الحرة بالمغرب..

ومن المثير للانتباه أن السليماني يقترح علينا «بروكراما» للتعليم الابتدائي الخص محتوياته في: المفردات اللغوية، وحفظ بعض المقامات، ومبادئ النحو والصرف، ومبادئ العقائد والفقه، ومبادئ الحساب والجغرافيا، وتاريخ الوطن، ومبادئ علم طبقات الأرض والمعادن والنباتات، ومبادئ حفظ الصحة، وأصول الزراعة وصناعة الميكانيكا، ومبادئ علم الاقتصاد، ومبادئ حفظ الأمة أي السياسة العامة.. اما في المرحلة الثانوية فيضيف السليماني علم المنطق والأصول والتاريخ والكلام، والعلوم الحسابية، والجبر والهندسة وعلم الهيئة والتقويم والمرصد.. اما المرحلة العليا فهي مرحلة تخصص دقيق يفضي إلى تخريج الكوادر في مجال الإدارة والسياسات العامة والقضاء، وآخرين علماء في الزراعة والمعادن والكيمياء والميكانيكا، والأطباء وأهل التشريح وتقطير المعادن والنباتات..

أما من حيث تمويل نشر التعليم في المجتمع فيبدو السليماني واعيا بانها مهمة مشتركة بين الدولة والأمة، ولو انه يؤكد على الدور الحاسم للدولة في توفير الموارد اللازمة لتمويل التعليم وإعداد «ما يلزم الفقراء من اكل ولباس وفرش»، لان إسهام المجتمع ليس مسالة مضمونة وتحتاج إلى عمل كبير وطول نفس..

والدرس الذي نستخلصه من مشروع محمد السليماني هو ان التمدن والترقي لا يتحققان إلى عبر ترسيخ تقليد علمي يحول الأفكار إلى حضارة عبر تحقيق علاقة جدلية بين الإنسان والطبيعة من حوله.. وإننا نحس عندما نسمع صاحبنا السليماني يتكلم عن غريب النبات والمعادن والمراصد الفلكية وعلوم الزراعة والهيئة أن الرجل كان مدركا إلى حد بعيد أن جوهر العلم في الثقافة الإسلامية -وفي الثقافة الإنسانية وفق طبائع الأشياء- يعتمد على فهم العلاقة الجدلية التي تربط الفكر والإنسان والكون. وهذا يذكرنا بما كان كتبه المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه «شروط النهضة» من أن الحضارة تتحقق من تفاعل بين الفكرة والتراب والزمن بما يفضي لانبثاقها.. وأرى أن هذا درس كبير في الثقافة الإنسانية..

وبعد، فإن درس السليماني وغيره من فضلاء هذه الأمة يكتسب اليوم معقوليته اكثر من اي وقت مضى، ما دام إصلاح التعليم وربطه بالحضارة يقع اليوم في صلب اهتمامنا ورهاناتنا، واعتقد ان حسم المسالة التعليمية في مغرب اليوم هي المدخل الحقيقي نحو التحضر والازدهار..

25

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 22199
العلم
الصفحة: 3

نقطة نظام

الحكامة الجيدة .. الرهان الصعب !

في الأيام القليلة الماضية ، احتضنت كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالسويسي ، ندوة دولية كبرى في موضوع «تقويم السياسات العمومية وأنساق الحكامة بدول المغرب العربي على ضوء الربيع العربي ». و تميزت هذه التظاهرة العلمية بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين الدوليين المشهود لهم بالتجربة والخبرة من المغرب وأوروبا والمنطقة العربية ، وقد تم تنظيم هذا الملتقى العلمي تحت إدارة وإشراف الدكتور محمد حركات رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والحكامة العامة ، ومدير المجلة المغربية للتدقيق والتنمية .

و يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكامة بأنها منظومة جديدة من العلاقات والمساطر والآليات والمؤسسات التي تتداخل في ما بينها ، وتتقاطع في إطارها مصالح المجموعات والأفراد، وتمارس على أساسها الحقوق والواجبات، ويتم الارتكاز عليها من أجل إيجاد الحلول للمشاكل والخلافات والنزاعات، يتم الانطلاق منها للعمل على تذويب التراتبية وتشجيع علاقات التشارك بين المسيرين والمساهمين، وبين مختلف الفاعلين داخل المجتمع، وضمان حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات، وتقوية القدرات والكفاءات ودعم التواصل الداخلي و الخارجي .

والحقيقة أن هذا المصطلح الذي بدأت الدولة تهتم به خلال السنوات الأخيرة ، سبق للدكتور حركات أن طرحه للنقاش منذ أكثر من 25 سنة مضت، وأولاه أهمية كبرى خلال الحديث عن الإصلاحات الدستورية التي أفرزت دستور 1996 ، الذي ارتقى بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مؤسسة دستورية، بل إن الدكتور حركات الخبير الدولي في التدقيق والحكامة الشاملة ، ظل طيلة سنوات تدريسه داخل المؤسسات الجامعية بالداخل والخارج ، يشدد على الدور الكبير الذي يلعبه التدبير الجيد والتقويم الشامل للسياسات العمومية في نجاح البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة . ويحرص أشد الحرص على إنجاز الأبحاث والدراسات في هذا المجال ، وهكذا أشرف على عدد كبير من أطاريح الدكتوراه والسلك الثالث، التي تلتقي في معظمها حول موضوع الحكامة والتدبير الجيد للشأن العام . وتكفي الإشارة إلى أنه كان من الباحثين الاقتصاديين الأوائل ، الذين انصهرت أسماؤهم بمواضيع المراقبة والشفافية والافتحاص ومحاربة الفساد والرشوة والتدبير الجيد وأخيرا الحكامة ..

وبدا هذا المفهوم السحري « الحكامة » يغري رجال السياسة ، حيث انتقل استعماله من الوسط العلمي الجامعي إلى الوسط السياسي ، وهو ماجعله يتردد في خطب القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين ، وللتذكير فقط ، تردد هذا المصطلح أكثر من مرة في التصريح الحكومي الذي قدمه الأستاذ عباس الفاسي رئيس الحكومة السابق ، حيث أكد أن « الحكامة الجيدة تعتبر مدخلا رئيسيا لإقرار التنمية في بلادنا ، حيث تولي الحكومة عناية خاصة لتحسين الحكامة ،والعمل على محاربة الرشوة والفساد ، وتخليق الحياة العامة ، ودعم شفافية التدبير الاقتصادي، وتقييم السياسات العمومية ، ومراجعة نظام الرخص والامتيازات ، ومحاربة المخدرات، وتخليق التدبير المحلي ، وأفرد دستور فاتح يوليوز 2011 بابا خاصا للحكامة الجيدة وهو الباب الثاني عشر الذي يشمل الفصول من 154 إلى 160، و الإحالة على الفصول من 161 إلى 170 التي تهم مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وهيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها . . بالإضافة إلى وجود هذا المصطلح في فصول أخرى من الدستور .

وتضمن برنامج الحكومة التي يقودها الأستاذ عبدالإله بنكيران ، أيضا الحديث عن مفهوم الحكامة ، حيث تردد حوالي 36 مرة مقرونا بقطاعات وبمؤسسات وسياسات، وتم التأكيد على ، أن الولاية التشريعية الحالية ،ولاية استثنائية بامتياز لأنها مرتبطة بمحطة أساسية تهم التنزيل السليم للدستور ، المدخل الأساس لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ...» وهكذا تمت الإشارة إلى اعتماد نظام الحكامة الجيدة وإرساء سلوك جديد قائم على الشفافية وتحديد المسؤوليات وسيادة القانون وتثمين الموارد البشرية والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة ... وترسيخ الحكامة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن ، والإلحاح على تقوية الحكامة الجيدة في التدبير العمومي ، من خلال إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية الأخرى كما يشير إلى ذلك الفصل 157 من الدستور .

عبدالفتاح الصادقي

إن الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة وهي بناء المجتمع الديمقراطي المتماسك والقوي والمتضامن حسب تعبير الخبراء الاقتصاديين، فهل ستكون آلية الحكامة في بلادنا بمثابة العصا السحرية التي ستجد الحلول لجميع المشاكل والأكراهات والتوعكات، وبالتالي التمكن فعلا من بناء هذا المجتمع ؟ أم أنها ستكون مجرد مصطلح رنان يستعمل للتسويق الخارجي فقط ؟ ذلك ما ستكشف عنه الأيام والأسابيع والشهور القليلة المقبلة ..

التاريخ:2012/02/03
العدد: 4577
الأحداث المغربية
الصفحة :11

نقابة تطالب بإحالة قضايا الفساد بالجامعات على القضاء

«نطالب بتسريع إجراءات محاربة الفساد المستشري في التعليم العالي، من خلال ممارسة الوزير لاختصاصه في تفعيل مسطرة إحالة قضايا الفساد على القضاء، وهي القضايا التي حفلت بها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، من أجل تفعيل مبدأ الجمع بين المسؤولية والمحاسبة، وإعطاء مصداقية للخطاب الحكومي». جزء من فحوى بيان صادر عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي.

النقابة المعنية، المقربة من حزب العدالة والتنمية، طالبت بفتح تحقيق مستعجل في ما أسمته بـ «التوظيفات المشبوهة» التي عرفتها بعض المؤسسات الجامعية مؤخرا (جامعة فاس، كلية الطب بالدار البيضاء، جامعة ابن طفيل القنيطرة...) و«التلاعبات المتكررة» في الامتحانات المهنية. وإيفاد لجان التحقيق للنظر في مآل مداخيل التكوينات الخاصة، التي تم إحداثها بمختلف الجامعات المغربية.

البيان دعا أيضا إلى تبني الإصلاح الشامل للتعليم العالي، بإعمال مقاربة جريئة وتشاركية لكل مكونات القطاع، موظفين وأساتذة وطلبة، من خلال مناظرة وطنية كمنطلق لعملية إصلاح شاملة مبنية على رؤية استراتيجية تهدف إلى «جعل الجامعة في صلب قضايا المجتمع لا على هامشه، مع إخراج قانون أساسي خاص بموظفي التعليم العالي على غرار باقي القطاعات العمومية، بما يكفل تحقيق الإنصاف والتكامل بين مكونات القطاع».

المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي عقد اجتماعه الدوري يومه السبت 28يناير2012 بالمقر المركزي للاتحاد بالرباط، اللقاء كان فرصة للوقوف على مجمل التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي ببلادنا. وسجل بإيجابية على ضوء التصريح الحكومي، التوجه نحو استقلالية القطاع عن قطاع التربية والوطنية، إضافة إلى حضور بعد المعرفة في التعامل مع الجامعة المغربية، والاهتمام الاجتماعي بالطالب المغربي... وفي المقابل سجل البيان «غياب الجرأة في التعاطي مع واقع التعليم العالي في كل تفاصيله، إن جاء التصريح محافظا مقارنة مع واقع الأزمة التي تعيشها الجامعة، بسبب «التدبير المناسباتي والتعاطي الظرفي مع المشاكل الطارئة»، وخلو التصريح الحكومي من الإشارة إلى موظفي التعليم العالي، الضامنين لاستمرارية الجامعة كمرفق عمومي، وكفاعلين أساسيين في إنجاح أي مشروع لإصلاح الجامعة المغربية».

النقابة المعنية دعت إلى القطع مع ما أسمته بـ «الممارسات وطرق التسيير السلطوية بالإدارات المركزية والجامعات والكليات والأحياء الجامعية، وإنهاء حالة الاستثناء بها، من خلال تعيين مدرائها من بين أطر التعليم العالي بدل قياد وزارة الداخلية».

◄ محمد الزوهري

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 10

الدورة العادية لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم

تعقد أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات دورتها العادية السنوية في الفترة ما بين 15 و17 فبراير الجاري تحت شعار «العلوم والهندسة الرقمية».

وتروم هذه الدورة إبراز وتطوير العلوم والهندسة الرقمية التي تستخدم في المغرب في عدة مجالات، لاسيما في التعريف المفصل للموارد الطبيعية والتهيئة الترابية والتدبير الحضري والقروي وتحديث المرافق العمومية والخاصة إضافة إلى تحسين أداء نظام الصحة.

وتمكن مناهج وتقنيات العلوم والهندسة الرقمية، على الخصوص، من مواكبة وتطوير السياسات القطاعية للمغرب (مخطط المغرب الأخضر، مخطط هاليوتيس، ومخطط الإقلاع إيميرجونس) وكذا مجالات الطاقة وصناعة التعدين والزراعة والنقل والبناء والإسكان.

دورة تكوينية بكلية عبد المالك السعدي بتطوان

استفاد أكثر من 30 مشاركا من الطلبة والصحفيين المنتمين إلى النقابة الوطنية للصحافة المغربية بتطوان من دورة تكوينية نظمت نهاية الأسبوع الماضي حول موضوع تقنيات المقابلات الصحافية. واحتضنت الكلية متعددة التخصصات بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان فعاليات هذه الدورة. وتندرج هذه الدورة التي قام بتأطيرها وتنشيطها محمد عبد الوهاب العلالي، أستاذ في المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط، في نطاق شراكة مع المكتب المحلي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، ضمن برامج الأنشطة السنوية للكلية متعددة التخصصات بمرتيل في مجال تأطير وتأهيل الصحفيين المحليين وطلاب الكلية في مجال الإعلام والاتصال (الإجازة المهنية والدراسات العليا).

28

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 2

طلاب موريتانيون يعتصمون أمام سفارة بلادهم بالرباط

مولاي إدريس المودن

دخل طلبة ومتدربون موريتانيون بالمغرب في اعتصام مفتوح أمام السفارة الموريتانية بالرباط احتجاجا على عدم تسجيلهم في الجامعات المغربية.

وقال فرع الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا في المغرب في بيان صحفي صادر عنه إن «مسؤولي السفارة الموريتانية بالرباط أقدموا على «عسكرة السفارة» ومنع الطلاب من الدخول إليها، فضلا عن إقدامهم على احتجاز الأمين العام للاتحاد محمد بوي ولد أحمد».

وأضاف البيان إن السفارة الموريتانية بالرباط كانت قد وعدت الطلاب بجواب نهائي أول أمس الأربعاء بخصوص تسجيلهم في الماستر والدكتوراه لهذا العام، وهو ما لم يتحقق حتى الآن».

وطالب البيان السفارة الموريتانية بـ«اعتذار رسمي لجميع الطلاب عن الاعتداءات التي تعرضوا لها، فضلا عن رفع حالة «العسكرة» عن السفارة وفتح الباب أمام جميع الطلاب، والسعي الجاد والحثيث إلى تسجيل جميع طلاب الماستر والدكتوراه».

وكان ملف تسجيل الطلبة الموريتانيين أثار ضجة قبل أشهر بسبب رفض الوكالة المغربية للتعاون الدولي تسجيلهم بحجة «خروج العدد عن نطاق السيطرة وافتقاد التنظيم والتنسيق مع الجهات المعنية»، ما دفع السفارة المغربية في نواكشوط إلى إصدار بيان حملت فيه الدبلوماسيين الموريتانيين مسؤولية أزمة تسجيل الطلاب، قائلة إن «عشرات الملفات تم تسليمها مباشرة من طرف المستشار الثقافي الموريتاني بالسفارة بالرباط إلى الوكالة المغربية للتعاون الدولي وإلى مديرية تكوين الأطر»، مؤكدة أن هذا «يطرح عدة علامات استفهام».

واتهمت السفارة المغربية في نواكشوط في بيانها «المستشار الثقافي صحبة القائم بالأعمال بالنيابة» بالقيام «بإيداع عدة ملفات بالوكالة خارج الحصة الرسمية وكذا خارج الآجال المحددة بدعوى أن هؤلاء الطلبة معتصمون بمقر السفارة الموريتانية».

وقدمت السفارة حصيلة لعدد الطلاب المسجلين هذا العام في الجامعات والمعاهد المغربية، إذ بلغ عددهم 596، ضمنهم 150 طالبا في الحصة الرسمية، زيادة على 80 طالبا ممنوحين من الدولة الموريتانية، كما أحالت السفارة المغربية في نواكشوط 67 ملفا. وأرسلت مديرية التعليم العالي في نواكشوط 184 ملفا، وجمعية الصداقة المغربية الموريتانية 12 ملفا، وبعض الشخصيات الدينية بموريتانيا 43 ملفا، كما أرسلت وزارة التهذيب 21 ملفا، ونال 39 ملفا «توصيات خاصة مباشرة من طرف شخصيات موريتانية».

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 1668
المساء
الصفحة: 2

زاويـــة

جمال براوي *

وماذا لو صفينا الحسابات؟

قبل أسابيع، كان مصطفى الرميد يطالب بإطلاق سراح المعتقلين السلفيين ورشيد نيني وآخرين. وبعد أن أصبح وزيرا للعدل والحريات صار ينصح موكليه بالتماس العفو الملكي باعتباره السبيل القانوني الوحيد للإفراج عنهم. لقد استعاد منطق العقل.

لا يمكن القول إنني من المدافعين بحماس عن هؤلاء المعتقلين، وهذا عن اقتناع. أعتقد أن من واجب الصحافي أن يطبق القانون شأنه شأن جميع المواطنين وأن التحريض على العنف جريمة وليس مجرد رأي. لم أحرك ساكنا بخصوص هاتين القضيتين، ولكننا اليوم بصدد تدشين مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي، والتي أعتبرها حاسمة، ومحفوفة بالمخاطر في حالة الفشل، ولذلك تتطلب تقوية الانخراط الشعبي فيها. وينبغي القيام بكل ما من شأنه أن يدفع في هذا الاتجاه مع القضاء على كل العوامل التي يمكنها أن تزرع الشك في النفوس حول أهمية هذه القطيعة مع المراحل السابقة. وعلى هذا الأساس، التمس العفو الملكي، أولا، للصحافيين، ذلك أن رشيد نيني قد أكمل ثلاثة أرباع عقوبته وراء القضبان في ظروف غامضة، وإذا كان مدينا للمجتمع بشيء، فقد أداه وزيادة.

على المرابط لا يزال ممنوعا من الكتابة، ولا تزال عقوبته سارية المفعول منذ سنوات عديدة، وشحنان وكوكاس متابعان أمام القضاء. يبدو أن إصدار العفو في حق هؤلاء إجراء ملكي من أجل تدشين عهد جديد في مهنة بعيدة عن أن تستثني من العقاب، كما أن العفو من شأنه أن يكون إحدى دعائم التعبئة حول ضرورة الذهاب بعيدا في البناء الديمقراطي. ويلزم الأغلبية الحكومية الجديدة أن تسهر من جهتها على التشريع في هذا المجال. يجب أن يرى قانون الصحافة النور أخيرا، وقد انقضت الآزمة التي كانت قائمة على التوافقات. فلتخرج الأغلبية الحكومية هذا القانون ولتعارضه المعارضة، ففي نهاية المطاف تنتصر القوانين، وهذه عين الديمقراطية.

حالة السلفية أكثر تعقيدا. لا ينبغي أن يكون معنيا بالعفو من هؤلاء، من وجهة نظري، إلا المعتقلون خطأ، والعارفون بهذا الملف يؤكدون وجودهم، وآخرون أمثال الفيزازي الذين صححوا مواقفهم وصاروا يدينون العنف. وهل ستحل مشكلة الاعتراف بالمؤسسات من خلال تفعيل مسطرة طلب العفو؟ ينبغي أيضا عدم الخوف من أن يحتسب الإفراج المحتمل عن هؤلاء المعتقلين لصالح حزب العدالة والتنمية. الإسلاميون سيساهمون في هذا الأمر، لكن هذا لن يكون ذا أهمية من منظور التاريخ. نادرا ما يهتم التاريخ بالتفاصيل، لأن له متطلباته الخاصة به. وكل ما يلزم هو انتزاع الخبائث التي تلوث السياق الحالي.

ثمة فئة من الرأي العام لا تزال، رغم الدستور الجديد والانتخابات، ونتيجة صناديق الاقتراع واحترام هذه النتائج من لدن الجميع، مترددة حد الحذر. ولذلك ينبغي بعث إشارات إلى هذه الفئة من أجل إقناعها بأن التغيير حقيقي.

إنه شرط أساسي، ولكنه يبقى مع ذلك غير كاف. يلزم الحكومة أن تنبري للإقناع بأن أنشطتها وأعمالها تندرج ضمن الدستور الجديد وبأنها قادرة على الوفاء بتعهداتها الاجتماعية. وهذا هو الوجه الثاني للعملة، ولكن لا يمكن إصدار حكم قبل الوقوف على الأسلوب الذي ستتعامل به الحكومة مع هذه القضايا.

*صحفي

السهام الكاسرة للادعاءات مزوار الخاسرة

صرح صلاح الدين مزوار، خلال انعقاد اللجنة المركزية لحزب "التجمع الوطني للأحرار"، بالعديد من التصريحات المجانبة للصواب، مزوار بعد سعيه لإبعاد العديد من مناضلي الحزب ومؤسسيه، بشكل غير أخلاقي ولا قانوني، ها هو اليوم يقدم دروسا في السياسة غير مؤهل لإعطائها، ويدعي أن الزميلة "الخبر" تأسست من أجل محاربة حزب "التجمع الوطني للأحرار". "مغرب اليوم" ترد على ادعاءات مزوار.

ادعى صلاح الدين مزوار، خلال انعقاد اللجنة المركزية لحزب "التجمع الوطني للأحرار"، أن إنشاء الزميلة "الخبر" ارتبط أساسا بالهجوم على شخصه وعلى حزب الحمامة. ومن باب التذكير لمزوار أن "الخبر"، التي تتشارك معها في الرسالة والمرجعية، فضلا عن المجموعة الإعلامية، لم تأت من أجل محاربة أي جهة، ومثلما تناولت القضايا الداخلية لحزب التجمع، ونقلت ما يعتمل داخله، بعد أن أوصله مزوار والحرس القديم إلى الهاوية، أفردت متابعات للقضايا المرتبطة بأحزاب أخرى.

من هذا المنطلق، تابعت "الخبر" مثلا ما اعتمل داخل حزب الاستقلال بعد تشكيل الأغلبية البرلمانية، والنقاش الذي دار بين تيارين داخل حزب التقدم والاشتراكية حول المشاركة في حكومة عبد الإله بنكيران، كما تابعت الاختلاف الدائر بين قيادة الاتحاد الاشتراكي وشبيبته... وكيف لجريدة "الخبر" ألا تهتم بالوضع الداخلي الذي يبعث على القلق في حزب "التجمع الوطني للأحرار"، ونقل مواقف الغاضبين وانتقاداتهم لرئيس الحزب والمتحكمين الحقيقيين في التجمع؟ إنها وظيفة الصحافة الرئيسية.الإخبار. من منطلق أن السلطة الرابعة هي فاعلة في الحقل السياسي، مهمتها تنشيط النقاش بين مختلف الأطراف المؤمنة بالمشروع الديمقراطي للبلاد، وليس من منطلق الفاعل الحزبي. إنشاء جريدة "الخبر" ارتبط أساسا بمواكبة التغيير في البلاد، ومحاربة الفساد ونقل ما يعتمل داخل مجتمع مغربي يعج بالتغيرات والتطورات.

إن القرارات التي اتخذها مزوار والمتحكمون، الذين أسماهم هو نفسه بـ"جنرالات" التجمع، بإبعاد العديد من المناضلين التجمعيين غير أخلاقية ولا تستند إلى أساس قانوني، إذ إنها تمت دون عرضها على اللجنة التأديبية وهياكل الحزب، كما تنص على ذلك مختلف القوانين الأساسية والداخلية، وكل هؤلاء لا يزالون أعضاء في التجمع إلى أن يقول القضاء كلمته.

دائما على المستوى الداخلي المترهل لحزب "التجمع الوطني للأحرار"، ربما لم يعد هناك مجال للشك اليوم بعد نتائج الانتخابات المخيبة لآمال التجمعيين أن المتحكم حاليا في دواليب حزب الحمامة هم أولئك الذين أنزلوا بالمظلات على الوزارات باسم الحزب، وهم الذين أوصلوا "التجمع الوطني للأحرار" إلى الوضعية التي آل إليها اليوم تنظيميا. هؤلاء يهددون الحزب بالزوال من الخريطة الحزبية، لأنهم يعتبرون أن الشرعية لا تأتي من صناديق الاقتراع ومن الشرعية الشعبية، ولكن تأتي من تركيبات سياسوية غير مدروسة وغير محسوبة العواقب.

اتحف مزوار من تبقى من أعضاء اللجنة المركزية، خلال كلمته، بالعديد من الدروس في الأخلاق والسياسة، بل حدد كيفية انتقاد المكتب التنفيذي من طرف مناضلي الحزب في هيأته التقريرية. دروس غير مؤهل مزوار لإعطائها، لأنه ببساطة لا يسمح له عدم إدراكه لنصوص القانون بذلك، فضلا على عدم وفائه بالوعود التي قطعها على نفسه حينما وضعه التجمعيون على رأس حزبهم.

إن الوضع الداخلي المزري الذي وصل إليه الحزب، والفشل الذريع لمزوار في تدبير دواليبه، أثر على فعاليته وحضوره في المشهد السياسي ونجاعة أعماله، وأثر سلبا على نضالية ما تبقى من مناضليه.

رئيس الحزب اليوم، للأسف، لا يعرف مناضلي "التجمع" في مختلف مناطق المغرب، لأن المكاتب المحلية والإقليمية والجهوية جمدت معظمها على عهده، وهكذا سطا "الجنرالات" على الحزب.

إن وضع التجمع الوطني للأحرار وما آلت إليه أموره ليس سوى نتيجة حتمية لطريقة تدبير شؤون الحزب السياسية التي تتطلب الحنكة والمهنية، وقبل كل شيء المصداقية ■

الوضع الداخلي المزري الذي وصل إليه الحزب، والفشل الذريع لمزوار في تدبير دواليبه، أثر على فعاليته وحضوره في المشهد السياسي ونجاعة أعماله، وأثر سلبا على نضالية ما تبقى من مناضليه

التاريخ :2012/02/03
العدد: 2825

التجديد

الصفحة :1

مع الحدث

الحوار الجدي وترشيد ثقافة الاحتجاج

هناك اليوم ظاهرة تستدعي التوقف عندها لبحث دلالاتها وأبعادها الثقافية والقيمية. فقبل أيام توفي زيدون عبد الواحب بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء بسبب الحريق الذي نشب فيه عندما حاول أحد زميل له أضرم النار في جسده كشكل من أشكال الاحتجاج على الحق في الشغل، ونجا زميله من الموت بعد أن تعرض جسده لحروق خطيرة.

وبالأمس، أقدم جندي متقاعد على إحراق نفسه أمام مقر عمالة برشيد وذلك احتجاجا على حرمانه من الاستفادة من بقعة أرضية كما تحكي بعض المصادر الإعلامية. كما أقدم مجموعة من المعطلين الثلاثاء الماضي على إضرام النار في أنفسهم احتجاجا على ما أسموه التماطل الحكومي في حل مشاكلهم.

وفي اتجاه آخر، بدأت تتنامى اتجاهات احتجاجية أخرى تحتل الملك العمومي، وتهدد بإحراق النفس في حالة إقدام أجهزة الأمن على أي محاولة لإفراغ هذه المؤسسات العمومية.

مبدئيا، لا يمكن الاعتراض على الحق في الاحتجاج ما دام يتأطر بالمقتضيات القانونية، فالدستور يضمن حق الاحتجاج السلمي، وهو جزء من الحريات الأساسية للمواطن.

لكن يبدو أن الأمر حين يصل إلى هذا المستوى لا ينبغي أن يعالج بإعلان الموقف المبدئي من الحق في الاحتجاج فقط. فالاكتفاء بهذا القدر من الموقف يعني أن المشكلة لا تعني إلا الحكومة وهيئات المعطلين، وأن القوى السياسية خارج الأغلبية الحكومية و مكونات المجتمع المدني هي غير معنية بهذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة.

إن الثقافة القيمية التي أصبحت تؤطر التعبيرات الاحتجاجية اليوم أصبحت تفرض أن يتم الالتفات إلى ما هو أكبر من إعلان الموقف المبدئي، و التداعي إلى فتح نقاش عمومي على مستويين اثنين:

- مستوى سياسي: يتم فيه طرح معضلة التشغيل وتقييم المقاربات التي تم التعاطي بها مع هذا الملف سواء من طرف الحكومة أو من طرف جمعيات المعطلين في مقاربتهم لمعضلة التشغيل.

- مستوى ثقافي وقيمي: يتم فيه تقييم جملة من القيم التي أصبحت مؤطرة للتعبيرات الاحتجاجية، من قبيل التهديد بإحراق النفس، واحتلال الملك العمومي، وتعطيل المؤسسات العمومية، وغيرها من القيم التي يفترض أن تتحمل قوى المجتمع المدني مسؤوليتها كاملة في فتح نقاش عمومي حول تداعياتها وآثارها.

من المؤكد أن هذه القيم جاءت نتيجة لمسار من الاختلالات في مقاربة ملف التشغيل، سواء من طرف المعطلين الذين يحصرون مطالب التوظيف في الوظيفة العمومية أوفي الحوار بين الحكومات السابقة وهيئات المعطلين الذي سقط في سياسة الوعود الكبيرة التي لا تحقق أبدا. ومن المؤكد أيضا أن هيئات المعطلين لم تعد تثق إلا في قدرتها على الضغط و التهديد لتحقيق مطالبها.

لكن، إذا كانت الحاجة تدعو الحكومة اليوم لفتح حوار جدي و مسؤول مع هذه هيئات المعطلين يكون مبنيا على سياسة الوضوح، فإن هذا لا يعني أن المجتمع المدني معفي من المساهمة بدوره في حل هذه المعضلة وترشيد التعبيرات الاحتجاجية، وتقييم حصيلة مسايرة القوى السياسية لمنطقها والقيم التي تحكمها.

إن الحوار السياسي حول معضلة التشغيل وتقييم المقاربات التي تم التعاطي به معه، مقرونا بحوار عمومي مفتوح يتوجه إلى تصحيح الثقافة الاحتجاجية وترشيدها أصبح اليوم ضرورة لا مندوحة عنها، وهو ورش يطلب من جميع مكونات المجتمع المدني اليوم أن تنخرط فيه، بما في ذلك القوى السياسية المعارضة.

إن ترشيد الثقافة الاحتجاجية هي مسؤولية الجميع أغلبية ومعارضة، قوى سياسية ومكونات مجتمع مدني، لأن الخاسر الأكبر من نتائج هذه الثقافة السائدة اليوم هو الوطن.

بلال التليدي

التاريخ:2012/02/03
العدد: 6553

بيان اليوم

الصفحة:1

يومنا

جنون جديد في سوريا

محنات الرقاص

تابع مشاهدو القنوات التلفزيونية العربية والعالمية ليلة الثلاثاء أطوار مناقشات مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في سوريا، ولم يفوت المندوب السوري الجعفري الفرصة كي يكشف عن وقاحة وعمى وتيه الديكتاتوريين وأزلامهم، وبقيت الصورة العالقة في أذهان الجمهور هي لشخص «بلطجي» يوزع الجنون في كل اتجاه، ويشتم الجميع ماعدا طبعا سيده الواقف اليوم في الشام على جماجم شعبه.

لم يتردد هذا الجعفري في التهجم على المغرب، واعتباره دولة ناقصة سيادة (حاشاك)، وسب على السعودية وعلى قطر وعلى جامعة الدول العربية التي قال إنه لم يعد لها وجود بعد أن تم تجميد عضوية سوريا فيها... وكل هذا فقط لأن المملكة المغربية، وهي العضو في مجلس الأمن حاليا، هي التي قدمت مشروع القرار العربي- الغربي الذي يدعو في أحد بنوده الرئيس الأسد إلى تسليم سلطاته إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقود إلى انتخابات شفافة.

ما يجري اليوم في سوريا، وما يجسده يوميا النظام هناك من همجية تجاه شعبه يعيد إلى الأذهان مشاهد المأساة الليبية، ودموية نظام القذافي، كما أن هيستيرية سفير النظام البعثي في نيويورك ليلة الثلاثاء تشبه تماما أبواق نظام العقيد، وتذكر أيضا بأبواق نظام بعثي آخر لم يعد له اليوم أثر، وهو نظام صدام حسين...

الصور تتشابه فعلا، وتؤكد أن الأنظمة الديكتاتورية التي لا تتردد في قتل مواطنيها وتكسير عظامهم، لا يمكن أن يطلب منها أن تتعامل باحترام مع بلدان أخرى، ولو كانت شقيقة، وهذه الأنظمة لا تكتفي ببلطجية الدبلوماسيين، إنما تطلق أيضا بعض أشباه النشطاء والكتاب والمطلقين لممارسة الرعونة نفسها في بلاتوهات القنوات التلفزيونية، كما جرى ليلة اجتماع نيويورك في برنامج شهير لبثه فضائية عربية، حيث قام أحد أزلام نظام بشار بالاعتداء بالضرب على الصحافي والكاتب المعارض محيي الدين اللاذقاني، مباشرة على الهواء.

بالنسبة لبلادنا فهي أكبر من أن تتأثر بكلام طائش وأخرق يصدر عن واحد من ممثلي نظام دموي متخلف، وهي اليوم عبر مجلس الأمن تمارس دورها وصلاحياتها كعضو منتخب، ولا تسعى، بمعية دول عربية وأجنبية أخرى، سوى إلى وقف حمام الدم الذي يغترقه بشار الأسد وشبيحته، وبالتالي إنقاذ أرواح الناس الأبرياء، وتثبيت الاستقرار والطمأنينة في سوريا، والأمن والحرية لشعبها.

هنا الأهم والغاية والهدف، أما عدا ذلك من جنون فهو لايصدر سوى عن الخائفين، والذين يقتربون من حتفهم.

لأهلنا في سوريا السلام والأمل في الخلاص وفي الحرية.

التاريخ: 2012/02/03
العدد: 667

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

التطرف لا دين له

■ توفيق بوعشرين ■

ثلاث لقطات في شهر واحد، من ثلاثة بلدان مختلفة، ومن اتباع ثلاث ديانات مختلفة، كلها تقول نفس الجملة: التطرف أو التعصب لا دين له، أي انه عابر للعقائد والأعراق والبلدان والإيديولوجيات.

اللقطة الأولى لعسكري إسرائيلي اعتاد التدرب على القفز بالمظلات من الطائرة باستمرار. الاسبوع الماضي رفض القفز لأن الضابط المشرف على دفعه خارج الطائرة امرأة وليست رجلا، ولأنه متدين كثيرا ومؤمن حد التخمة رفض أن تلمس جسمه أنامل الضابطة الإسرائيلية التي لن تكون بالقطع ناعمة في مثل هذه الأوضاع على الأقل.

اللقطة الثانية من مصر لنائب سلفي منتخب على قوائم حزب النور، رفض ان يمد يده للسلام على زميلة له في مجلس الشعب تضع الحجاب، لكنها لا ترى ضيرا في السلام على أخيها في الدين والوطن والانتماء. صاحبنا ترك يدها معلقة بحجة أن لمس الجنس الناعم حرام وموبقاته مما لا يجدر الاقتراب منها لمؤمن مثله.

اللقطة الثالثة لجنود أمريكيين مسيحيين بروتستانت قتلوا مجموعة من محاربي طالبان، ولم يروا مانعا أخلاقيا ولا دينيا ولا قانونيا من التبول على جثث القتلى جماعة، وهم يضحكون ويمرحون دون اعتبار لكرامة البشر ولا لأخلاق الحرب ولا لشرف العسكري، الصور تناقلتها وكالات العالم، وكعادته وعد البنتاغون بلجنة تحقيق مع استنكار وتشكيك في صحة الواقعة.

الجندي اليهودي الذي رفض أن تلمسه زميلته في الطائرة وهو يهوي من السماء، والبرلماني المسلم الذي رفض أمام الناس مد يد السلام والمجاملة لزميلته في مجلس الأمة، والمسيحي الذي تبول على جثث ضحاياه المسلمين، كل هؤلاء يشتركون في عقيدة واحدة هي التعصب والتطرف، واعتبار الدين عامل فرقة ووقود حقد وأداة للانعزال عن المجتمع. التطرف يولد في العقول قبل السلوك، ولهذا لا بد من محاربة الأفكار التي تولد التعصب، وهذه مسؤولية كبيرة على عاتق رجال الدين والفكر والسياسة والإعلام.

اليوم هناك عودة جامحة إلى التعصب، وزيادة في الطلب على التطرف لأنه يوافق هوى الشارع، ونزوعات الدهماء التي تبحث عن أقصر الطرق لحل أعقد المشاكل. حزب النور السلفي حصل على 7.5 ملايين صوت في أخر انتخابات ديمقراطية في مصر متقدما على كل الأحزاب السياسية، باستثناء الإخوان المسلمين، الذين فازوا بـ10 ملايين صوت، ولولا أنهم اتجهوا إلى البحث عن تحالف يقصي حزب النور المتطرف من الحكومة المقبلة، لكانت مصر اليوم محكومة من قبل نسخة جديدة من حكم طالبان، وبالديمقراطية هذه المرة.

في إسرائيل، اليمين الديني المتعصب يحكم ومنذ مدة بلا اعتراض من العالم، حيث حول المنطقة كلها إلى برميل بارود لا يعرف أحد متى ينفجر، واليمين المتطرف صار مقبولا في أوربا ولا يثير مخاوف سوى قلة من اليساريين الذين لم يعد لهم تأثير في القارة العجوز، التي رفضت دخول تركيا إلى ناديها الأوربي المسيحي المغلق فقط لأنها مسلمة.. القارة التي صدرت قيم الثورة وحقوق الإنسان والتسامح والحداثة إلى العالم على مدى أربعة قرون، أصبحت مريضة بفيروس الإسلاموفوبيا، واصبح افضل برنامج انتخابي يستقطب جمهورها هو معاداة المهاجرين وسن القوانين لطردهم... إنه عالم مجنون، ولهذا لا بد من التذكير بالحكمة القائلة: امنح ثقتك للذي يخبرك بأنه مازال يبحث عن الحقيقة، ولا تمنح ثقتك للذي يقول لك إنه وجد الحقيقة.

التاريخ: 2012/02/03
العدد. 2368
النهار المغربية
الصفحة: 1

افتتاحية

الأجوبة الشفوية الحامضة

خص الدستور الجديد في فصوله الخاصة بالعمل التشريعي مجال الرقابة البرلمانية على الحكومة بأهمية كبيرة، وتمارس الرقابة في البرلمان عبر الأسئلة الكتابية والشفوية، واعتمد البث التليفزيوني المباشر في ممارسة الرقابة عبر الأسئلة الشفوية، ولم تحظ بذلك إلا لأهميتها، حيث اقتطع من ثلاث ساعات وما يزيد من أوقات المشاهدين لبث تدخلات البرلمانيين وأسئلتهم وأجوبة الوزراء عليها على الهواء مباشرة، وذلك قصد إشراك المواطن مباشرة في أعمال الرقابة على العمل الحكومي.

وكان من المفروض أن يلاحظ المشاهد تحولا نوعيا في جلسات الأسئلة الشفوية، لأن الزمن غير الزمن والبرلمان غير البرلمان والحكومة غير الحكومة. فنحن الآن دخلنا مرحلة أخرى قوامها الدستور الجديد، دستور حدد اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات بشكل دقيق، وجاء بروح جديدة وخلق أجواء عامة مختلفة عن سابقاتها، وأنهى المشجب الذي علقت عليه الحكومات فشلها الا وهو التوفر على الصلاحيات، فالدستور منحها صلاحيات واسعة ومضبوطة.

وروح الدستور هي روح بما تحمله الكلمة من معان، فالدستور ليس قواعد وقوانين جامدة، ولكنه العناوين المؤطرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، إنه روح ينبغي أن تتجلى في الحياة العامة وفي المشهد السياسي، روح تلقي بظلالها على الفعل السياسي الذي تمارسه الحكومة والمعارضة، وبدون هذه الروح وتجلياتها يبقى التغيير مجرد وهم أوصل بالخطإ من لا يستحق إلى مكان وموقع المسؤولية.

يبدو أن روح الدستور الجديد لم تتجل في عمل وزراء الحكومة، ورغم الحديث المطنب لبنكيران ووزرائه عن التنزيل الجيد والسليم للدستور الجديد فإن الممارسة العملية توحي بان الحكومة في حالة شرود بهذا الخصوص، وأنها مازالت بعيدة بسنوات ضوئية عن روح الدستور، وفعلها مثل أفعال أولئك الذي ينادون باحترام القانون علانية وهم أكثر الناس خرقا له، «وكبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» كما جاء في كتاب الله العزيز.

في أول امتحان لوزراء الحكومة خلال جلسة للرقابة لم يحالفهم الحظ فسقطوا في العدوى التي بتها بنكيران في كل المحيطين به، وانتقلت الشعبوية والكلمات الحامضة إلى أجوبة الوزراء، وبدل أن تنتقل الأجوبة من صيغتها العائمة إلى الصيغة العلمية المطلوبة ما دامت هي أسئلة رقابية، عادت بشكل أضعف يمزج بين الخطابة والمرافعة والتهكم كان لا رقيب ولا حسيب في هذا البلد.

بينما جاءت أسئلة المستشارين البرلمانيين منكئة للجرح، حيث أثارت مواضيع تهم قطاعات حيوية بدونها لا معنى للقانون والحق في الحياة، جاءت أجوبة الحكومة حامضة منكرة إيانا بالنكت الحامضة لصاحبها المعروف، والذي ما إن نعتقد أنه تخلى عنها حتى يعود إليها بشكل أفظع.

من المعلوم أن الأسئلة الشفوية تأخذ مسارات متعددة ومعقدة حتى تتفادى التفاهة واللعب على الكلمات، فهي تمر من الفريق المعني بالسؤال عبر قناة مصالح متعددة حتى تصل إلى الوزارة المعنية، وتشتغل عليها مصالح معينة حتى يكون الجواب في المستوى الرقابي المطلوب.

لكن ما عشناه الثلاثاء الماضي خلال جلسة الأسئلة الشفوية أكد أن الأجوبة كانت حامضة.

التاريخ:2012/02/03
العدد : 509

الأيـــــــــام

الصفحة :3

غيريتس امتحان لابن كيران

■ نور الدين مفتاح

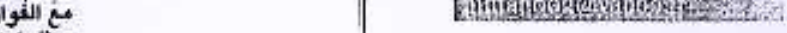

«واصل السيد عبد الإله ابن كيران صولاته في التواصل الطبيعي، ولعل قوة هذا التواصل السياسي الذي طبع به رئيس الحكومة الجديد أسلوبه في التعامل مع الرأي العام والنخب نابعة ليس من مستشارين أو خبراء خارقين للعادة، ولكنها نابعة من العفوية والبساطة وربما السذاجة أحيانا، وهي في الحقيقة تخفي ذكاء ثاقبا استطاع أن يعيد المهاجرين إلى عوالم أخرى منذ سنوات إلى «الفرجة» السياسية.

لنستمع إلى رئيس الحكومة وهو يرد على المستشارين والبرلمانيين، فهو عندما يتحدث عن مشكل الصحة يروي في المجلس الموقر عن «واحد السيدة من العائلة ماتت في الطاكسي بسبر واجي حيت طلبو ليها شهادة الاحتياج»، وعندما يتحدث عن الفساد يروي عن الفقيه الذي أوصاه بـ «تحت لبغل وفوق لحمار» وعن «توكونفور يا بلوس»، أي «الرفاهية لا اكثر»، وعندما يتحدث عن الأوراش يقول إنه: «يجب أن أعلقها على جدران المكتب باش ما نساهاش»، وهكذا دواليك من مئات القضايا المعقدة التي يبسطها أمام البرلمانيين، والتي تصل إلى المواطنين بلغة يفهمونها وتتم التعبئة، وهذا عماد من أعمدة نجاح السياسات.

ولكن، لكل هذه العفوية الإيجابية وجه آخر يمكن أن نسجل فيه المنزلقات، وربما هذا ما جرى للسيد رئيس الحكومة عندما قام بأول سفرية له خارج المغرب بمنتجع دافوس بسويسرا، حيث أراد أن يتحدث عن فكرة وجيهة بطريقته المعهودة ولكنه وجد في المكان غير المناسب، فابن كيران أكد على أنه غير متشدد، وهذا يجب الحكم عليه من خلال الجوهر وليس من خلال المظاهر من مثل «أنني لا يمكن أن اجلس في طاولة غذاء بها الخمر»!

ما علينا، لكل جواد كبوة، وإذا كانت «الفرجة» الصحية مدخلا للاهتمام ثم التعبئة فالمشاركة، فإن هذه الفرجة قد تنقلب إلى مسرح رديء إذا لم يتبع القول بالفعل. صحيح أننا مع رئيس الحكومة السابق كنا إزاء واقع اللاقول واللافعل، ولكن إذا تلقرنا مع ابن كيران بالقول، فإن الآمال الواسعة التي تفتحها الحكومة الجديدة التي أتت مع الربيع المغربي قد تخلف إحباطات أوسع إذا لم تصل النتائج إلى المواطنين محسوسة وملموسة، وهذا هو الرهان.

هل سنطلب من حكومة ابن كيران أن توظف جميع المعطلين حاملي الشهادات وجميع العاطلين في المغرب؟ طبعا لا، ولكن سنطلب منها أن تقوم في هذا الميدان بإبداع حلول أحسن من الحكومات التي سبقتها. هل سنطلب من حكومة ابن كيران أن تقضي على الفساد في كل مخابئه وبكل ألوانه بضربة سيف واحدة؟ لا طبعا، ولكن سنطلب منها أن تبدأ بالسهل من مثل الكشف عن الامتيازات في البر والبحر وإلغائها، من مثل كريمات الطاكسيات الصغيرة وكريمات النقل عبر المدن ومقالع الرمال و رخص الصيد في أعالي البحار وهلم فسادا. هل سنطلب من حكومة ابن كيران أن تكون حكومة عمر ابن الخطاب أو عمر بن عبد العزيز وأن يفترش المسؤولون الأرض ويلتحفوا السماء لنقول لهم عدلتم فنمتم؟ طبعا لا، ولكن نريد منهم أن يقطعوا مع الفوارق الفاحشة في القطاع العام وأن يعملوا بمثل ابن كيران الذي يوجد فيه المسؤول ما بين البغل والحمار. وهنا لابد أن نفتح قوسا ضخما لنثير قضية الساعة المتعلقة بالمنتخب الوطني لكرة القدم.

إن هزيمة الأسود سنة من سنن اللعبة نفسها، وحتى وإن تكررت الأمزجة وانقبضت الصدور وعم الحزن بعد الخروج المذل للمغرب من الدور الأول لنهائيات كاس إفريقيا للأمم، فإن المسؤول ليس هم اللاعبون في الميدان، ولكن السياسة العمومية في الرياضة التي ظلت إلى حدود اليوم محكومة بمنطق أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه لا ديموقراطي موجه لا يلعب فيه الوزير إلا دور الكركوز. إن السيد رئيس الحكومة مسؤول اليوم عن الرياضة وعن هذا المشترك الوطني المفجر للحمة الاجتماعية وللانتماء للراية المغربية، فاليس من العار أن يستمر وزير في حكومة عبد الإله ابن كيران في الدفع بسرية راتب المدرب البلجيكي غيريتس؟ هل يعقل أن يقبل ابن كيران وهو بين البغل والحمار بمدرب يتقاضى 380 مليون سنتيم شهريا من التعويضات المختلفة من المال العام حتى ولو قادنا للفوز بكاس العالم؟ إن إجابات وزير الشبيبة والرياضة الحركي أوزين تلزم رئيس الحكومة، وإذا قبلها ابن كيران، وضرب الشفافية في هذا الملف، فإن مصداقيته في أن يكون شفافا في باقي الملفات ستكون مهزوزة، أما إذا قبل أن يكون رجل واحد يستطيع أن يتقاضى من مؤسسة عمومية أجرا يوازي أجر عامل يتقاضى الحد الأدنى للأجر لمدة 160 سنة، فسنصلي صلاة الجنازة على كل الخطب بالدارجة والعامية وستموت قوة الكلمات، لأن قضية غيريتس ليست بسيطة أو بعيدة عن السياسة، بل هي في عمق هذه السياسة، وغيريتس أبيتا أم كرهنا هو امتحان لابن كيران ولا يمكن أن يتصرف إزاءه بـ «كم حاجة قضيناها بتركها».

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Vendredi 3 fevrier 2011 **Numéro : 4228**

Titres	Page
• Recrutement de 8.884 enseignants au titre de l'année 2011-2012	1
• Vacances scolaires	2
• La FDT dresse un constat alarmant de l'école publique rurale	5
• Enseignement catholique au Maroc	7
• **Editoriaux**	13

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Dat03/02/2012N : 128

LE TEMPS

PAGE: 6

« Le ministère de l'Éducation Nationale a embauché 8884 enseignants au titre de l'année scolaire 2011-2012 »

Mohamed El Ouafa,
Ministre de l'Éducation Nationale lors d'une séance de questions-réponses au Parlement.

Date 03/02/2012
N 14648

LE MATIN

PAGE : 8 1/2

VACANCES SCOLAIRES

Quel programme faut-il prévoir ?

Les vacances du premier semestre ont commencé depuis quelques jours. Le temps qui était consacré aux cours est, désormais, libre, ce qui pousse les parents à se demander comment le fructifier.

HAJJAR EL HAITI

Les vacances scolaires : autant de joie que de galère. En effet, si les jours de vacances ne comportent pas de contraintes routinières (les levers douloureux, le petit déjeuner avalé à toute allure pour aller à l'école, les devoirs à faire...) et les enfants libérés des obligations qu'impose la vie scolaire, certains d'entre eux s'ennuient. Les parents, quant à eux, avouent leurs craintes de ne pas être à la hauteur de la situation et de se laisser déborder par l'énergie des enfants qui réclamant plus d'attention et davantage d'activités et de distractions pour combler leur temps libre.

Un enfant a toujours de l'énergie à revendre ! Il lui est impossible de tenir en place ou de rester enfermé entre quatre murs. En effet, il est indispensable pour eux de courir, de jouer, de se distraire tout en s'amusant pour bien grandir et s'épanouir.

Les vacances représentent donc une période de repos pour les enfants et un moment de répit par rapport au stress lié aux charges scolaires, mais également un moment propice pour favoriser les rencontres, les découvertes. Il est indispensable de pousser les enfants à s'ouvrir sur le monde.

C'est aux parents de créer un contexte favorable. Par exemple, inviter leurs amis et faire connaissance avec les parents de ceux-ci afin de les aider à tisser des liens. Les parents peuvent aussi proposer à leur enfant une sortie en compagnie de son meilleur copain. Les vacances c'est également l'occasion pour les enfants de vivre des expériences inédites, dans un environnement ludique. Des activités et des ateliers de tout genre seraient les bienvenus. Le contenu dépend en grande partie des capacités financières des parents. Pendant les vacances du premier semestre, les beaux paysages sont toujours au rendez-vous. Randonnées, balades à vélo, pique-niques, zoos, balades en forêt et parcs seront surement appréciés par les enfants. Il existe aussi des sorties ludiques.

Le cinéma par exemple propose aujourd'hui de nombreux films pour enfant. À la fin de la séance, les parents peuvent prendre le temps de discuter du film avec eux et leur proposer de raconter l'histoire par écrit ou sous forme de dessins. De retour à la maison, il faut alors trouver un moyen d'occuper les enfants en intérieur ce qui n'est pas toujours facile! Dans ce cas, les parents peuvent organiser, par exemple, des après-midi de bricolage pour leurs enfants. Du papier, de la colle, des ciseaux et c'est parti pour un moment de créativité. Ou encore un livre, une histoire, rien de mieux pour passer du temps avec son enfant ! Les parents peuvent aussi se rendre dans une bibliothèque avec leur enfant.

Par ailleurs, certains parents pensent que réviser serait une solution pour que leur chérubin ne se sente pas très seul. Néanmoins, il faut établir avec lui un contrat de travail dans lequel il est partie prenante.

Il faut prendre le temps de discuter avec lui, lui demander combien de temps et à quel moment il souhaite travailler, et trouver ensemble un système de travail qui lui convient.

Pour les enfants en maternelle, surtout pas de cahier de vacances. Cela ne sert pas à grand-chose. Plusieurs activités comme cuisiner, jardiner, jouer, dessiner... peuvent être bien plus éducatives que des cahiers dits «éducatifs». Plutôt que de se précipiter vers ce genre d'ouvrages, il faudrait lui offrir un cahier de jeux : labyrinthes, différences, etc.

Le choix est large du premier prix au cahier de jeux le plus sophistiqué.

Les activités proposées y sont très similaires à celles des cahiers de vacances, mais en plus ludiques, sans connotation scolaire.

Pour certains enfants, cela change tout ! ■

LES CLÉS

Préadolescents

- Concernant les préadolescents, l'intérêt des vacances résiderait davantage dans l'ouverture qu'elles permettent sur les autres, et notamment sur les enfants de leur âge, dans un contexte différent de celui de l'année scolaire. Il est intéressant de laisser l'enfant vivre des expériences inédites, dans un environnement ludique.

Ordinateurs

- Pour fructifier leur temps libre, les enfants sont de plus en plus branchés sur leurs ordinateurs. Cette grande fenêtre ouverte sur le monde peut leur permettre de nouer des liens (MSN, Facebook, etc.), d'écouter de la musique, de visionner des films, de réviser leurs programmes scolaires ou de jouer à des jeux interactifs. Une grande avancée technologique qui soulage un peu les parents, mais qui peut engendrer beaucoup d'effets négatifs.

Date 03/02/2012
N 14648

LE MATIN

PAGE : 8

Lutter contre l'ennui ?

Selon les spécialistes, il ne faut pas toujours lutter contre le sentiment d'ennui chez les enfants. Au contraire, il faudrait parfois l'encourager. En effet, l'ennui aiderait les enfants à développer leur imagination. Quand ils restent seuls avec leurs pensées, leurs capacités de rêverie s'améliorent. C'est dans ces moments là, à l'insu de l'enfant, que les associations d'idées sont possibles et que les grandes idées naissent. Malheureusement, cela n'est pas compris par les parents qui inscrivent leurs bambins dans plusieurs activités. De cette façon, il est toujours dans le mouvement et dans l'action, et il ne peut donc pas s'occuper seul...

Laissons les enfants s'ennuyer, parce que c'est dans ce « rien faire », dans ce « vide » que l'enfant développe son imagination, sa créativité, sa capacité à observer, sa confiance en lui, son autonomie, son identité propre en faisant appel à ses ressources et ses capacités émotionnelles pour dépasser ses frustrations et ses peurs.

Date 03/02/2012
N 14648

LE MATIN

PAGE : 8

EXPLICATIONS

GHIZLANE BENJELLOUN,
Pédopsychiatre

Loisirs

«Un enfant n'a pas besoin de programme pendant les vacances»

1

Quel rôle jouent les vacances scolaires dans le développement de l'enfant ?

C'est le bol d'air et l'occasion privilégiée pour des réunion en famille dans un cadre de loisirs et non de devoirs scolaires ou d'obligations. C'est aussi l'occasion de développer d'autres activités en dehors du temps scolaire.

2

Comment les parents doivent-ils gérer le temps libre de leurs enfants pendant les vacances ?

Les parents ont une préoccupation constante pour occuper leurs enfants dont ils doivent laisser la créativité et l'imagination se développer. Les parents douvent arrêter de culpabiliser ! Un enfant n'a pas besoin d'avoir un programme ficelé même pendant ses vacances que les parents conçoivent pour soulager leur culpabilité !

3

Est-ce que programmer des cours de soutien scolaire pour ses enfants est bénéfique ?

Si l'enfant a des difficultés réelles et conséquentes, il serait utile en effet de le faire bénéficier de soutien, mais de façon adaptée et n'entrainant pas une surcharge de travail ni l'annulation de ses moments de loisirs, ce qui donne une moyenne entre une ou deux heures par jour en moyenne.

4

Comment parvenir à un équilibre entre les loisirs et les apprentissages pendant les vacances ?

Il n'y a pas de nécessité d'équilibrer les deux. Il n'y a pas de concours qui élit le meilleur parent qui a tout programmé un mois avant ! Merci de respecter le désir, le plaisir et les horaires de plages libres où les enfants vont développer à leur insu parfois une imagination et des plaisirs inédits.

Dat03/02/2012
N : 6481

LIBÉRATION

PAGE:3

1/2

Syndicat national de l'enseignement

La FDT dresse un constat alarmant de l'école publique rurale

Dat03/02/2012
N : 6481

LIBÉRATION

PAGE:3

2/2

A l'issue du forum qu'elle a organisé récemment à Marrakech au profit du staff pédagogique et administratif des écoles publiques dans le milieu rural sous le thème «Le développement de l'école publique dans le monde rural et l'amélioration de sa qualité dépendent de la motivation des fonctionnaires de l'enseignement et l'amélioration de leurs conditions», le Syndicat national de l'enseignement (FDT) vient de lancer l'appel de l'école publique rurale fruit de trois jours de débat, d'échange et de partage d'idées et d'expériences entre enseignantes et enseignants, directeurs, et inspecteurs pédagogiques affectés dans les zones rurales des différentes régions et provinces du Royaume.

L'appel dresse un constat alarmant au niveau des infrastructures et structures d'accueil des écoles publiques en milieu rural éparpillées et dépourvues de services de base (eau potable et électricité, services sanitaires, accès, entre autres) sans pour autant répondre, sur le plan quantitatif, aux besoins réels des ruraux frappés par la précarité, la dureté de la vie et la mauvaise nutrition.

Sur le plan pédagogique, l'appel de Marrakech déplore la multitude de livres scolaires d'une manière qui ne répond à aucune norme pédagogique ou objective en parallèle avec l'adoption d'approches pédagogiques (pédagogie d'intégration à titre d'exemple) sans les accompagner de moyens requis puisque les écoles publiques en milieu rural, précise l'appel, continuent à manquer d'outils pédagogiques, faible cadence des visites d'encadrement, et bien évidemment l'enseignement de contenus sans connexion avec les spécificités locales et la multiplication des classes combinées.

Il a tiré la sonnette d'alarme quant aux pénibles conditions sociales et professionnelles des enseignants qui sont privés de tout : moyens de transport, sécurité, logements, services sanitaires et motivation surtout.

A cet effet, les militantes et militants du Syndicat national de l'enseignement réclament l'adaptation des contenus et des approches aux spécificités du monde rural tout en garantissant le droit à la scolarisation des enfants du monde rural, avec bien sûr la lutte contre la déperdition scolaire, l'instauration d'une carte et de structures pédagogiques selon des critères scientifiques, la révision radicale de la pédagogie d'intégration, l'activation des conseils pédagogiques et des conseils de gestion, ainsi que l'adoption de l'enseignement spécialisé.

Sur le plan des ressources humaines, l'appel de Marrakech réclame la garantie de la sécurité physique et psychologique des enseignants, la satisfaction du déficit au niveau du staff administratif et pédagogique tout en assurant un encadrement régulier et de qualité en réponse aux exigences du contexte spécial. D'autre part, on demande l'amélioration des conditions sociales et professionnelles des fonctionnaires de l'enseignement rural qui ont besoin d'être motivés sur les plans moral et matériel en vue de favoriser leur stabilité. Pour ce qui est du volet administratif, l'appel de Marrakech demande l'intégration des écoles publiques en milieu rural dans leur milieu en les reliant aux réseaux d'eau potable et d'électricité, et de services sociaux. Pour ce faire, l'option des écoles communales apparaît comme une alternative rationnelle et efficiente au constat alarmant déjà soulevé à plusieurs niveaux, y compris celui de la gouvernance et de la gestion administrative et financière.

Enfin, les militantes et militants du FDT considèrent que la protection de l'école publique est une cause qui interpelle l'ensemble des décideurs aux niveaux central et local, en vue de garantir aux enfants marocains le droit à l'enseignement et à la promotion sociale.

A.K

Date 03/02/2012
N: 964

MAROC HEBDO

PAGE: 34-35

1/2

Enseignement catholique au Maroc

Une belle leçon de métissage culturel

ENSEIGNEMENT. Les écoles catholiques au Maroc dispensent des cours à 11.615 élèves. Avec 15 établissements dans tout le Royaume, ce système demeure l'un des plus fiables avec 100 pour cent de résultats.

PAR ABDELHAK NAJIB

Les écoles catholiques au Maroc, l'exigence du résultat.

C'est très simple. Quand on jette un coup d'oeil aux résultats des écoles catholiques au Maroc (ECAM), on est frappé par les chiffres. 100 pour cent de réussite pour l'année 2011. Et c'est là une tradition. Chaque année, c'est le même schéma qui se répète. Dans les 13 cycles préscolaires, les 13 cycles primaires les 3 cycles secondaires, avec en plus 3 autres classes intégrées et 3 sections techniques, dans l'électricité et la formation féminine, ce sont 11.468 élèves marocains, 141 étrangers et 6 étudiants de nationalité française, qui ont choisi de faire leurs études dans ce réseau. Pour Wafaa, une jeune fille, qui étudie à Charles de Foucauld à Casablanca, ce système «*est de loin l'un des meilleurs au Maroc. Nous avons des professeurs très compétents et le travail ici est très rigoureux. Nous sommes tous tenus par des résultats. Et il n'y a pas de place pour l'échec dans notre établissement* », affirme la jeune fille, très fière de son cursus.

En effet, le corps professoral qui officie dans les établissements des écoles catholiques marocaines, est de bonne qualité. Tout le monde dans le milieu en convient. Ils sont 717 enseignants et cadres qui travaillent pour les différentes écoles à Casablanca, Rabat, Kénitra, Meknès, Mohammedia et Marrakech.

Ce sont donc 704 Marocains, trois Français et 10 autres enseignants d'autres nationalités.

Métissage culturel

Au sein des établissements comme Carmel Saint Joseph, Notre Dame de Aïn Sebaâ ou encore Charles de Foucauld, les élèves sont conscients qu'ils sont dans un système de scolarité un peu particulier. «*Mais cela ne nous pose pas de problèmes. Ce sont des écoles catholiques, gérées par des Marocains pour la plupart, et la vérité, on oublie même que nous sommes dans une école à la base religieuse.*» Et c'est vrai. En dehors du fait que tout ce réseau dépend du diocèse de Rabat, avec Mgr. Vincent Landel, l'archevêque de la ville qui est le président de l'ECAM, les cours dispensés sont les mêmes. Les cours d'arabe et des Maths sont ceux du programme du ministère de l'Éducation nationale marocain. Il ya aussi le français, l'anglais, des classes maternelles, des sections techniques et de sciences qui obéissent aux mêmes règles en vigueur ailleurs. Avec cette particularité que dans ces écoles, le bilinguisme est une réalité tangible: «*Je parle français et anglais couramment. Et j'ai des amis qui sont dans des écoles publiques qui n'arrivent même pas à faire des phrases correctes en français*», souligne Hasna, une jeune fille de 14 ans, qui étudie à Charles de Foucauld. Le secret? «*La rigueur, le travail et un suivi constant pour garder le niveau des élèves toujours très haut*», explique Ahmed, un enseignant du même établissement.

Quelques chiffres:

11.468 est le nombre d'élèves marocains qui ont choisi de faire leurs études dans ce réseau. En plus de **141** étrangers et **6** étudiants de nationalité française.

Héritage

Cette réputation, aujourd'hui établie, vient du fait que ces écoles ont été pionnières au Maroc. A l'origine, ces établissements étaient ouverts en grande majorité pour des enfants européens. Les parents marocains qui ont choisi d'y scolariser leurs enfants acceptaient un enseignement de type français. Après l'indépendance du Maroc, le nombre des Européens a diminué et l'archevêché de Rabat, ainsi que les congrégations religieuses à qui appartenaient ces écoles se sont posé la question de savoir ce qu'on devait en faire. Il y a eu deux visions. Celle qui pensait les fermer et une autre qui voulait continuer cette aventure. Finalement, on a opté pour le fait de garder ces écoles dans le seul but de contribuer à l'effort d'éducation et d'instruction entrepris par le pays. Dans ce sens, ce choix a entraîné progressivement la marocanisation des programmes, puis celle du corps enseignant et d'une partie des directions. Au niveau de l'Organisation internationale de l'Enseignement catholique (OIEC), il faut savoir que l'ECAM fait partie de la Région MENA (Proche-Orient/ Afrique du Nord) dont le secrétariat régional se trouve au Liban, à Beyrouth. L'autre point important est que ces établissements sont accessibles à tous.

Comme l'explique l'archevêché de Rabat, «*tous les enfants y sont traités de la même manière. Nos écoles assurent à tous leurs élèves une sérieuse instruction et une éducation soucieuse de développer tous les aspects de leur personnalité. Ils veulent être des lieux privilégiés de rencontre et d'entraide entre familles et corps enseignant.*» ■

Les écoles hébraïques du Maroc: Une histoire de cohabitation

Il reste actuellement au Maroc quatre écoles appartenant au réseau de l'Alliance juive. Elles se trouvent toutes à Casablanca. Elles sont homologuées par le ministère de l'Education nationale français et dispensent un enseignement de type français, des matières hébraïques et quelques heures d'arabe. Les élèves y sont de moins en moins nombreux, les effectifs diminuent au rythme des départs soit en Israël soit ailleurs, en Europe ou aux Etas Unis. En effet, depuis la création de l'Etat d'Israël, l'indépendance du Maroc et les différents épisodes du conflit israélo-palestinien, les juifs marocains ont émigré massivement en Israël, en France, aux Etats-Unis et au Canada principalement. La communauté juive est passée de 300.000 membres en 1953 à 5.000 environ aujourd'hui. Pour compléter leurs effectifs, deux de ces établissements accueillent également des élèves musulmans, il s'agit de l'Ecole primaire Narcisse Leven et du Lycée Maimonide ■

Date 03/02/2012
N : 11303

ALBAYANE

PAGE: 3

Journées d'étude à Rabat sur «L'école publique au Maroc, réalités et perspectives»

Des journées d'étude sur le thème "L'école publique au Maroc, réalités et perspectives" seront organisés, les 11 et 18 février ainsi que les 3 et 4 mars prochains par l'association Allal El Fassi. Un communiqué de l'association indique que le premier jour de cette manifestation, qui sera animée par des universitaires et des experts, sera consacré au thème "fonctionnement et outils de travail". Le deuxième jour sera réservé, au thème "L'école dans son milieu" à travers deux interventions sur l'"école marocaine et le programme intégré de l'établissement" et "la problématique de la déperdition scolaire". Le thème de la troisième journée de cette manifestation aura pour objet "le discours des acteurs sur la réforme universitaire" et les "défis et perspectives de la recherche scientifique au Maroc". La stratégie nationale sera débattue, quant à elle, durant la journée du 3 mars, sous formes de conférences traitant de l'école publique et des conditions de réussite de la réforme, tandis qu'un autre axe portera sur "la société civile et la question de scolarité". Cette manifestation sera clôturée par l'organisation d'un débat qui connaîtra la présence de représentants des syndicats, d'associations de parents d'élèves et d'organisations de la jeunesse, suivi de l'élaboration du rapport de synthèse et son approbation.

Dat03/02/2012
N 16646

L'OPINION

PAGE:3

« L'école publique au Maroc : réalités et perspectives »

Thème de journées d'étude de la Fondation Allal El Fassi les 11, 18, 25 février et 3 et 24 mars

Dans le cadre de son programme culturel au titre de l'année 2012, la Fondation Allal El Fassi informe tous les chercheurs et intellectuels ainsi que tous ceux que la question de l'éducation et de l'enseignement au Maroc intéresse qu'elle organise des journées d'étude successives les 11, 18, 25 février et 3 et 24 mars selon le programme ci-après :

Samedi 11 février, séance d'ouverture

9 h à 9 h15 : allocution du président de la fondation, M. M'hamed Boucetta ;

9h15 à 9h30 : allocution du président de la commission culturelle de la Fondation Allal El Fassi, M. Abdelkrim Ghallab ;

9h30 à 10h30 : conférence introductive de M. Said Belbachir, professeur à la faculté de droit de Rabat Agdal autour de « l'école publique dans la perspective de la réforme de l'enseignement » ;

10h30 à 12h00 : débats.

Axe 1er : Fonctions et mécanismes de mise en œuvre :

14h00 à 14h15 allocution du président de séance, M. Larbi Messari, membre de la commission culturelle de la Fondation ;

Interventions :

14h15 à 14h45 : la formation professionnelle, pont entre l'école et l'entreprise, par M. Abderrahim Meslouhi, professeur à la faculté de droit de Rabat Agdal ;

14h45 à 15h15 :modernisation du système éducatif au Maroc, problématique et exigences, par M. Bachir Tamer, enseignant à l'école des Princes et titulaire de la chaire Unesco pour la lutte contre l'analphabétisme et l'enseignement des adultes ;

Commentaires

15h15 à 15h45 : commentaire du premier document, par M. Ahmed Boujdad, président de la filière du droit public et des sciences politiques à la faculté de droit de Rabat Agdal ;

15h45 à 16h15 : : commentaire du 2è document, par M. Jilali Dibaji, chercheur en psychologie éducative au centre de formation des inspecteurs de l'enseignement, Rabat ;

16h15 à 17h30 : discssions

Rapporteur :Abdelhamid El Himer, inspecteur de l'enseignement.

Axe 2è : l'école et son environnement

Samedi 18 février

15h à 15h15 : allocution du président de séance, M. Moubarak Rabli, ancien doyen de la faculté des lettres de Casablanca et professeur de psychologie à la faculté des lettres de Rabat Agdal ;

Interventions :

15h15 à 15h45 : l'école marocaine et programme intégré de l'institution, par M. Mohamed Drij, professeur de psychologie éducative à la faculté des sciences de l'éducation, Rabat-Souissi ;

15h45 à 16h15 : problématique de l'abandon scolaire au Maroc, par M. Brahm Cheddati, professeur chercheur en économie, éducation et planification au Centre de la planification éducative, Rabat :

Commentaires

16h15 à 17h45 : commentaire du premier document, par M. Ahmed Benammou, professeur de psychologie à la faculté des sciences de l'éducation ;

17h45 à 18h15 : commentaire du 2è document, par M. Hassan Al Hayya, professeur chercheur en éducation et techniques de planification au Centre de la planification éducative, Rabat :

18h15 à 19h15 : discussions

Rapporteur :M. Abdelfattah Fathi, fonctionnaire de l'enseignement supérieur et responsable de la communication de l'Association marocaine pour la protection de la langue arabe.

Date 03/02/2012
N : 11303

ALBAYANE

PAGE: 3

La Fondation Mohammed VI lance un portail interactif et une nouvelle prestation e-learning

La Fondation Mohammed VI pour la Promotion des œuvres Sociales de l'Education Formation lance, vendredi prochain, un portail interactif comprenant de nouvelles prestations au profit de la communauté de l'éducation-formation.

Ce nouveau portail, qui intègre toutes les fonctionnalités du web 2.0, assure l'interactivité entre les adhérents, indiqué mercredi la Fondation dans un communiqué.

Ce portail facilite l'échange et le partage d'expériences et met également à la disposition des utilisateurs un guichet unique donnant accès aux prestations de la Fondation, notamment la formation en ligne, la sensibilisation et l'assistance médicale ainsi qu'un espace dédié à l'orientation et à l'accompagnement pour l'accès au logement.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre du renforcement de la relation de proximité entre les adhérents de la Fondation qui est consciente de l'importance des e-services, de la gestion des connaissances et du partage du savoir.

Dat03/02/2012
N : 6481

LIBÉRATION

PAGE:3

Crise à l'Institut spécialisé des technologies appliquées d'Essaouira

Sit-in, boycott des cours et procès

La crise au sein de l'Institut spécialisé des technologies appliquées d'Essaouira ne cesse de s'amplifier depuis trois semaines.

Dernier rebondissement en date : les mesures prises à l'encontre de plusieurs étudiants dont cinq expulsions définitives de l'établissement, neuf expulsions de l'internat et six autres suspensions pendant quinze jours.

Mesures prises et défendues par le conseil disciplinaire élargi de l'ISTA suite au comportement inapproprié, d'après le P.V du conseil, desdits étudiants dont certains ont été accusés d'agression physique contre des fonctionnaires, y compris le directeur de l'Institut qui a décidé de déposer plainte auprès du tribunal de première instance à Essaouira.

Ces rebondissements interviennent à un moment où l'opinion publique s'attendait à une issue de cette crise qui a pris de l'ampleur faute de communication, selon certains observateurs.

Tout avait commencé début janvier 2012, lorsque 36 étudiants internes n'ont pas versé les frais de séjour estimés à 600 DH par trimestre faute de moyens financiers. A l'issue de quoi, la direction leur a fixé un nouveau délai pour les payer comme convenu par le règlement interne de l'ISTA. Malheureusement, les choses ont dérapé progressivement, le bras de fer ayant pris le dessus sur le dialogue.

Les étudiants ont donc décidé de boycotter les cours en signe de solidarité avec leurs camarades internes des communes rurales de la province d'Essaouira, qui ont occupé l'entrée de l'Institut sans que les autorités locales, le conseil provincial ou même les conseils des communes rurales n'interviennent pour contribuer à la solution de ce problème qui n'a que trop duré.

Oussama Benjelloul, titulaire d'une licence a vécu les affres du chômage pendant trois ans avant d'accéder à l'ISTA d'Essaouira avec l'espoir de décrocher un diplôme qui lui faciliterait l'accès au marché du travail. Il est venu voir «Libé » suite à son expulsion définitive de l'ISTA pour des accusations qu'il nie catégoriquement. Il n'a même pas été convoqué, affirme-t-il, pour se défendre devant le conseil de discipline élargi qui a opté pour une mesure radicale dans un contexte ponctué d'une série de protestations et de solidarité avec les internes expulsés. Oussama, étudiant en deuxième année, s'accroche à son droit d'achever sa formation professionnelle sur laquelle reposent toutes ses aspirations.

Les mesures coercitives n'ont visiblement pas dissuadé les étudiants qui ont haussé le ton à l'égard de l'administration et décidé de boycotter les cours pendant une autre semaine tout en saisissant l'administration centrale de l'OFPPT pour lui demander l'ouverture d'une enquête au sujet de ces mesures qualifiées par les étudiants sanctionnés d'acte de vengeance.

D'autre part, l'administration a décidé de convoquer les parents et tuteurs des étudiants concernés par le problème de l'internat pour tenter de trouver une solution après la fin des vacances du premier semestre.

L'entrée de l'Institut a repris son calme avec le départ des étudiants pour les vacances après trois semaines de sit-in. Y aura-t-il une intervention susceptible de conduire vers une issue raisonnable de ce problème dans le respect du règlement en vigueur tout en assurant une formation professionnelle dans les normes pédagogiques et scientifiques requises et en prenant en considération les contraintes financières dont souffrent nombre d'étudiants, y compris les mineurs ?

ABDELALI KHALLAD

12

Dat03/02/2012
N 16646

L'OPINION

PAGE:1

ÉDITORIAL

M. Gerets persiste et signe

L'ÉQUIPE nationale du Maroc a été éliminée de la CAN 2012 de façon lamentable. On avait prédit qu'elle était favorite pour remporter cette coupe étant donné le nombre important de « vedettes » qui la composaient et de leur réputation à l'échelle européenne.

Mais les résultats sont là : deux défaites de suite devant la Tunisie et le Gabon et une victoire, qui ne sert à rien, devant le Niger grâce à un but dû à l'effort personnel du joueur Belhanda et non comme étant le fruit d'une tactique et d'un jeu collectif.

Tous ceux qui ont suivi les matches du Maroc ont constaté qu'il n'y avait pas l'empreinte de l'entraîneur qui se contentait de jouer un rôle de simple figurant.

Les joueurs étaient livrés à eux-mêmes sans coordination entre les trois lignes : l'attaque, le milieu de terrain et la défense. Cette dernière ne disposait d'aucune stratégie de jeu et était vulnérable avec un gardien de buts qui n'était pas du tout en forme et qui n'avait pas fait preuve de ses performances habituelles.

On ne va pas parler ici de ce que touche M. Gerets comme salaire mensuel et des moyens gigantesques qui étaient mis à sa disposition pour préparer physiquement et mentalement la sélection marocaine et lui inculquer l'esprit d'équipe. Mais ce qui est choquant, c'est qu'en dépit de la réunion de toutes ces conditions pour réussir, M. Gerets ose déclarer que « le constat, c'est qu'on n'était pas aussi prêt pour cette CAN qu'on le croyait ». Et d'ajouter que « toutes les autres équipes étaient plus fortes physiquement et il fallait avoir du caractère pour continuer à jouer au football » !...

Qui a empêché donc notre cher entraîneur de préparer physiquement les joueurs de l'équipe nationale ? N'avait-il pas les moyens pour le faire ?

M. Gerets a avoué que c'est sa première expérience africaine et que plusieurs joueurs « n'avaient jamais joué de CAN »... !

Il a pourtant oublié qu'en tant que sélectionneur, il a engagé des joueurs qui non seulement n'avaient jamais participé à des compétitions africaines et joué dans un climat chaud et humide, mais qui manquaient de compétition puisqu'ils ont été placés sur le banc de touche au niveau de leurs équipes respectives.

Pour M. Gerets, l'équipe marocaine n'a pas su être à fond avec le jeu, n'a pas eu de caractère, notamment contre le Gabon « On a eu peur ».

On constate à la lumière de ces propos qu'il n'y avait pas de communication entre l'entraîneur et les joueurs auxquels il fait appel à la dernière minute et que M. Gerets passait son temps à faire des voyages à travers les capitales européennes à la recherche soi-disant de nouveaux talents marocains, au lieu d'exploiter les mois dont il disposait pour se familiariser avec les conditions climatiques en Afrique, notamment en organisant des matches amicaux avec des équipes africaines pour que les joueurs « boujadis » se rendent compte de la vitalité du jeu africain qui compte principalement sur l'engagement physique.

M. Gerets aurait pu donc tirer la conclusion qu'il fallait mettre l'accent sur la préparation physique des joueurs.

En réalité, les arguments de M. Gerets ne sont pas convaincants, car l'équipe tunisienne qui a battu le Maroc avec son entraîneur national disposait dans sa majorité de joueurs qui vivent en Europe et non en Afrique.

Le problème réside dans les rapports entre l'entraîneur et les joueurs et si le premier a la rage de vaincre et réunit toutes les conditions nécessaires, on peut facilement obtenir la victoire.

M. Gerets doit avouer en toute objectivité qu'il a échoué dans sa mission et qu'il doit se séparer de l'équipe nationale, même s'il persiste à déclarer : « Je continue mon « truc ». Je ne vais pas prendre la fuite. Je n'ai pas peur de regarder tout le monde en face. Je ne quitterai pas la sélection ».

Vous avez raison M. Gerets, car qui oserait renoncer à des primes, à des frais de déplacement et à un salaire aussi faramineux que celui que vous touchez pour rien et sans le moindre résultat ?

Un entraîneur qui ne réussit pas dans sa mission doit, en toute honnêteté, démissionner de ses fonctions et avouer qu'il a échoué.

13 MOHAMED IDRISSI KAÏTOUNI

Date 03/02/2012
N: 964

MAROC HEBDO

PAGE: 3

DIRECT

EDITO

Par Mohamed Selhami

Jusqu'ici, les sommets de l'Union africaine (UA) et, avant, ceux de l'Organisation de l'Unité africaine (OUA), se suivaient et se ressemblaient; on n'y prêtait pratiquement aucune attention, à l'exception des administrations particulièrement concernées. Pour l'opinion marocaine, c'était du pareil au même, depuis que le Maroc a quitté cet organisme continental, en novembre 1984, il y a presque 28 ans.

À l'évidence, ces temps-là ont vécu, par la force d'une évolution irrésistible des relations internationales et l'avènement d'un nouvel ordre mondial. Le 18ème sommet de l'UA, tenu les 28 et 29 janvier 2012, à Addis Abeba, en Ethiopie, s'inscrit dans cette dynamique. Le continent africain ne pouvait s'en exempter, au risque de rester en marge de la marche de l'Histoire. Saâd-Eddine El Othmani y était. C'est la première fois qu'un ministre marocain des Affaires étrangères et de la Coopération accompagne de près ce type de rituel annuel. À partir de sa résidence, sans mettre les pieds dans le lieu de la conférence, M. El Othmani a rencontré nombre de chefs d'État et de gouvernement africains, y compris ceux qui avaient reconnu ou qui reconnaissent encore la prétendue république sahraouie (RASD).

Que signifient cette présence et cette activité qui, à n'en pas douter, ont perturbé le dispositif habituel de la délégation algéro-polisarienne? Le Maroc serait-il en train de reprendre pied dans cette structure qui s'efforce d'être représentantive de l'Afrique? Il y a tout lieu de croire que "oui". D'autant que cette démarche, aux allures de rupture, arrive juste après un changement politique de taille au Maroc, avec l'avènement au pouvoir d'une majorité islamiste. Du coup, on ne peut s'empêcher de penser qu'une nouvelle forme de diplomatie s'installe, non pas progressivement, mais d'entrée de jeu.

Le Maroc a claqué la porte de l'OUA de l'époque, mais pas de l'Afrique. Au contraire, nos relations avec les pays d'un continent où se trouvent nos racines se sont renforcées. La coopération bilatérale et multiforme n'a jamais cessé. Aujourd'hui, c'est de notre réintégration au sein de l'UA, par notre propre volonté, qu'il s'agit. La pierre d'achoppement, c'est la question du Sahara et de l'intégrité territoriale du Maroc. Il n'a pas fallu attendre près de trois décennies pour que la lumière soit faite autour de cet obscur conflit suscité et entretenu par l'Algérie. Dès le début des années 1990, Edem Kodjo, ancien secrétaire général de l'OUA, a déclaré que l'offre d'un siège à la RASD, au détriment du Maroc, a été plus qu'une erreur, une faute historique, un hold-up caractérisé. Ce *mea culpa* édifiant, bien que tardif, dit tout sur cette affaire qui perdure par la force imparable des pétro-dollars algériens.

Nombre de pays africains qui avaient reconnu la RASD, entre 1975 et 2011, ont fini par faire marche arrière. Ils sont 18 sur une trentaine à s'être rendus à l'évidence toute simple que la RASD est un État fantomatique logé en territoire algérien, financé et encadré par les gouvernants de ce pays.

Les discours d'accompagnement et les beaux principes tels "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", ou le dogme calamiteux de "l'intangibilité des frontières héritées de la colonisation", ne sont que des paravents et des faux-fuyants. L'objectif avoué n'est autre que l'instauration d'une hégémonie algérienne sur le nord-ouest africain, des deux côtés du Sahel, avec une ouverture sur l'Atlantique. Dans cette configuration, le Maroc ne serait plus qu'une presqu'île, avec une ouverture maritime, mais sans arrière-pays continental autre qu'une unique frontière terrestre avec l'Algérie. Un enclavement programmé. La RASD devait servir à la réalisation de ce dessein.

> Il est temps que l'Afrique rende justice au Maroc, en lui restituant sa représentation au sein de l'UA.

L'Afrique, régulièrement secouée par des conflits de délimitation de territoires, devrait être vaccinée contre ce genre de projet aux relents de prééminence expansive. Il est temps que l'Afrique rende justice au Maroc, en lui restituant la plénitude de sa représentation au sein de l'UA. Si le Maroc devrait être en situation de demandeur, malgré lui, ce serait pour un geste de réparation. Et pour qu'il en soit ainsi, il faut que la RASD dégage ■

Dat03/02/2012N · 631 | LE REPORTER | PAGE: 3

ÉDITO

Par Bahia Amrani

Presse écrite
Désabusés mais confiants

Peut-être qu'enfin, les réformes en matière de presse écrite vont-elles être remises sur rails?

Très franchement, au sein de la profession –depuis longtemps désabusée- plus personne n'était pressé de voir aboutir ces réformes.

Chaque fois que le sujet revenait entre hommes et femmes de médias marocains, les uns disaient aux autres, sur un ton mi-amer, mi-détaché: «Bof... Ils feront leurs réformes quand ils le voudront... De toutes les manières, quand ils ont la presse dans le collimateur, ce n'est pas le code de la presse –réforme ou pas- qui est appliqué dans les tribunaux, mais le code pénal».

Pour autant, jamais la Fédération des éditeurs de journaux (FMEJ), ni le syndicat national de la presse marocaine (SNPM) n'ont pratiqué la politique de la chaise vide. Partenaires du ministère depuis le message royal de 2004 qui recommandait d'associer la profession à toute réforme concernant le secteur (notamment celle du code de la presse), la FMEJ et le SNPM ont participé à toutes les concertations, tous les débats (dont le grand débat national sur la presse qui a remis au Parlement ses conclusions et recommandations, cette semaine) et à toutes les commissions qui ont eu à plancher sur les réformes.

La FMEJ et le SNPM ont également défendu, devant la commission Mennouni de réforme de la constitution, le principe d'autorégulation de la profession. Principe qui a été retenu par la constitution de juillet 2011.

Aujourd'hui, c'est un membre de la FMEJ (et de son bureau) qui se voit confier le département de la Communication. Le nouveau ministre, Mustapha Khalfi est donc parfaitement au fait des attentes du secteur. Et ce sont ses débuts en tant que ministre qui redonnent confiance.

Déjà, quand il était membre du bureau de la FMEJ) et qu'il préparait les élections pour le compte de son parti (le PJD), Mustapha Khalfi était connu pour être un travailleur rigoureux et acharné. Nommé à la tête du ministère de la Communication, il confirme ces qualités. Il est déjà allé à la rencontre de presque tous ceux qui relèvent de son département, écoutant les attentes et doléances, procédant à une sorte d'état des lieux et se préparant à agir vite.

Mustapha Khalfi a eu particulier impressionné ses ex-consœurs et confrères quand, immédiatement après le vote d'investiture du gouvernement par la Chambre des représentants –et sans perdre un seul jour- il a reçu FMEJ et SNPM autour d'un déjeuner de travail pour préciser les chantiers à ouvrir et fixer le calendrier des actions à lancer.

Lors de ce déjeuner-débat auquel ont participé plusieurs membres de la FMEJ et du syndicat (et Mustapha Khalfi, qui n'a pas les complexes de Saad-Eddine El Othmani, bien qu'il soit aussi islamiste que lui, avait à sa table 4 femmes, 3 du syndicat et une de la FMEJ), les chantiers auxquels le ministre compte s'attaquer ont été passés en revue. Ces chantiers sont les suivants: un nouveau contrat-programme dans les plus brefs délais (le précédant, arrivé à échéance depuis deux ans, ayant juste été prorogé par un avenant); une nouvelle mouture de conventions collectives ; la réforme du code de la presse, la mise en place –dans 3 à 4 mois- d'un conseil national de la presse (conformément aux dispositions de la nouvelle constitution qui prévoit l'autorégulation de la profession) ; le chantier du droit d'accès à l'information (droit désormais consacré par la constitution) ; celui du secteur publicitaire (impliquant médias, groupement des annonceurs et association des agences conseils) ; et enfin, le gros morceau du secteur public (télés, radios, MAP).

Preuve de sa volonté de ne pas perdre de temps, Mustapha Khalfi a proposé à la FMEJ et au SNPM une rencontre toutes les deux semaines. Personne n'est dupe. Il y a ce qui pourra déboucher très vite et ce qui n'échappera pas aux complications habituelles. Mais la volonté commune est là. FMEJ et SNPM seront encore à tous les rendez-vous de travail. Pour le reste, c'est aux politiques de savoir s'ils veulent une réussite en la matière ou pas ■

Personne n'est dupe. Il y a ce qui pourra déboucher très vite et ce qui n'échappera pas aux complications habituelles. Mais la volonté commune est là.

15

Date 03/02/2012
N: 4641

LA VIE ECO

PAGE: 3

EDITORIAL

L'échelle sans barreaux

Beaucoup se sont posés la question sur le sens que voulait donner le chef de l'Exécutif, lors de sa déclaration devant le Parlement, au *«renforcement de l'identité nationale»*. Au Maroc, nous n'avons pas de problème à ce point prégnant à ce propos. La question de l'identité nationale, celle de se sentir plus ou moins marocain ne se pose presque pas, sauf dans les provinces du Sud où certains profitent à la fois du système de subventions et d'aide sociale mais en même temps torpillent le pays avec des actes ou intentions séparatistes.

En revanche, s'il y a bien une question que le programme devrait inscrire dans son agenda, c'est celle du civisme, de la perte des valeurs de citoyenneté. Il y a quelques semaines, des rixes entre supporteurs de deux clubs, lors d'un banal match de basket-ball, ont donné lieu à de violents affrontements où l'on a vu des adolescents mineurs brandir des sabres. Aujourd'hui, au Maroc, il n'est pas rare qu'une simple altercation verbale débouche sur un crime où l'on voit apparaître toutes sortes d'armes blanches que des citoyens, a priori non versés dans l'acte criminel, portent sur eux. Sabres, couteaux, rasoirs, barres de fer, chaînes, il y en a pour toutes les douleurs, pour tous les types de handicap, pour toutes les vies susceptibles d'être détruites, vo-

NOUS SOMMES DEVENUS DES SAUVAGES ET DES MAL ÉLEVÉS QUI SE DOPENT AU «QARQOUBI», SE PROMÈNENT AVEC DES SABRES, ET NE RESPECTENT AUCUN DROIT. LES FAMILLES ONT FAILLI, L'ÉCOLE A FAILLI, NOUS AVONS FAILLI , LES VALEURS SE PERDENT

lées pour un mot ou un regard de travers. Nous sommes dans une situation où même quand on est dans son bon droit on n'ose pas protester parce que la violence est devenue quotidienne.

Tolérants les Marocains ? Au delà du cliché servi à toutes les sauces dans le discours public, propagandiste, aussi bien pour des besoins de consommation intérieure qu'étrangère, nous sommes devenus des sauvages et des mal élevés. L'état d'esprit ambiant est celui du *«moi d'abord, ensuite les autres, si je veux»*. Nous avons failli. Les familles ont failli à inculquer les bonnes valeurs à leurs enfants, l'école n'a pas pris le relais. A cela s'ajoute un phénomène inquiétant : l'usage des psychotropes, en forte hausse chez les jeunes et qui obère tout discernement entre le bien et le mal.

Il y a, pour le gouvernement, énormément de travail à faire dans ce sens. Il s'agit de réhabiliter le civisme à travers l'école et la sensibilisation, dans une optique de long terme qui dépasse le cap d'une génération. Il s'agit également et de manière urgente d'intensifier le contrôle sur le port d'armes blanches et leur filière de fabrication, de durcir aussi l'arsenal répressif. Il y a également urgence à combattre ces tonnes de *qarqoubi* qui entrent dans le pays sans que l'on y trouve à redire.

Notre échelle des valeurs est en train de perdre ses barreaux et l'on ne fait que se désoler sans agir...■

FADEL AGOUMI

Dat03/02/2012
N : 1010

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Opposition

Le vent des rumeurs, appuyé par certaines observations, laisse entrevoir un jeu malsain auquel certains partis, aujourd'hui dans l'opposition, semblent vouloir se livrer. Il serait certes amusant de poser au gouvernement toutes les questions que les membres du PJD ont adressé au Parlement avant d'accéder au pouvoir, ou encore de revenir en détail sur la moindre mesure proposée par l'équipe de campagne de Benkirane en la montant en épingle. Mais amusant pour qui ? Au delà de la satisfaction éphémère pour certains députés de briller quelques secondes sous les feux de la rampe, cela ne constitue nullement les bases d'une politique constructive.

Les enjeux auxquels le pays fait face, l'urgence, les défis appellent plutôt à un effort collectif pour aider le gouvernement et, à travers lui, l'ensemble des citoyens vers des lendemains meilleurs.

La législature actuelle est une occasion unique de mettre sur pied une opposition concrète et une relève, tant au niveau de l'équipe du premier gouvernement de la nouvelle Constitution que de celle de l'opposition qui finira par revenir aux affaires un jour ou l'autre.... Si le respect de la volonté du peuple, exprimée par les urnes, est respectée.

A la clé, la question fondamentale du renouvellement des élites et de l'adaptation aux attentes nouvelles de la configuration socio-politique.

Il est aberrant de constater à chaque fois que se pose la question du remplacement d'une compétence du vide qui l'entoure. Non pas par manque de candidats, mais parce que la place naturelle qui devrait leur être réservée est toujours reléguée au rang de détail.

Sans tomber dans une naïveté puérile, la reconfiguration de l'opposition pourrait aussi servir à l'évolution des mœurs en politique, elles-mêmes en cheville avec les pratiques dans les administrations et les entreprises privées.

Nous aurions alors une nouvelle approche constructive qui, en définitive, profitera à la démocratie et aux Marocains dans leur ensemble.

Saâd A. Tazi

Edito

Par Saâd Benmansour

Scandaleux ! C'est le moins qu'on puisse dire dans cette affaire de l'insuline. Voilà deux laboratoires pharmaceutiques, et non des moindres, qui vendent à des malades du diabète des flacons à 5 fois, voire plus, le prix normal auquel ils les revendent à l'Etat. Certes, la raison d'être d'une entreprise est de faire des bénéfices, mais pas de manière sauvage, sur le dos de consommateurs et encore moins quand il s'agit de personnes malades et très souvent démunies. Le dossier n'est en fait que la partie visible d'un grand iceberg qui s'appelle l'économie de rente et les chasses gardées. Le ministère de la santé a manifestement failli à sa mission qui est de contrôler les prix des médicaments et de faire en sorte qu'ils soient accessibles à tous les Marocains. Beaucoup d'observateurs mettaient en garde contre la propension du Conseil de la concurrence à vouloir fourrer son nez dans des affaires qui ne le concernent pas. Mais si c'est pour mettre le doigt sur des scandales pareils, il faudrait plutôt lui donner carte blanche.

Édito

Samir Chaouki

Maroc, le tournant !

L'image du Maroc, sur le plan international, est en train de s'embellir, d'une manière spectaculaire. En effet, depuis l'avènement de la nouvelle Constitution, le passage réussi des élections du 25 novembre et l'accès d'un parti de l'opposition au pouvoir, notre pays est au centre des débats. Cet état de fait, conjugué à d'anciens succès diplomatiques tels que le plébiscite autour de la candidature marocaine pour le siège de membre non permanent au Conseil de Sécurité et du secrétariat général de l'UpM, a donné des ailes à la nouvelle équipe en charge de notre diplomatie. Ainsi, en très peu de temps, Saad-Eddine El Othmani a-t-il réussi à se démarquer en tant que diplomate en chef et a su imposer une hiérarchie à même d'assurer un maximum de cohérence. On l'a vu à l'œuvre, en l'espace de quelques jours au Caire, à Alger, à Addis Abéba et à Madrid. Lors de ce périple, El Othmani a non seulement marqué chaque étape de sa propre empreinte, mais a réussi à hisser le rôle du Maroc au rang qui est le sien. D'aucuns diront que la donne géostratégique est en train de changer, dans l'espace maghrébin et africain, ce qui favorise l'action de la diplomatie marocaine. Soit ! L'essentiel, c'est de capitaliser sur les atouts du royaume, sur l'exception qu'il incarne dans son environnement géographique et sur le regain d'intérêt du géant américain pour notre zone nord-africaine. La chaleur de l'accueil de notre diplomate en chef à Alger et à Madrid, les félicitations de Hillary Clinton à propos du rapprochement des frères ennemis, le passage très remarqué de Abdelilah Benkirane à Davos, la présence active et positive au sommet de l'Union Africaine et l'implication du royaume dans le dossier syrien, sont autant de sorties qui marquent le come back du Maroc au devant de la scène politique internationale. C'est en fait un gage de stabilité et de sérénité politique, du meilleur effet, notamment sur les investisseurs internationaux. Un marketing réussi, en somme.

Date 03/02/2012
N : 3713

L'ECONOMISTE

PAGE: 1

EDITORIAL

DSK

C'EST un vrai grand programme de redressement financier pour l'Europe et son environnement que Dominique Strauss-Kahn a présenté mercredi soir au Forum de Paris - Casablanca Round. Tout y est, le constat, les outils, la méthode et l'objectif (voir les détails dans nos pages Analyse (5 à 10)).

Pas étonnant donc que les auditeurs surtout les Européens présents dans la salle aient eu sensiblement le même commentaire: «dommage pour la France, dommage pour l'Europe, dommage pour l'Afrique du Nord, que cet homme ne soit pas le prochain président français».

Qu'est-ce qui a fait que des gens aussi divers se sentent tous interpellés par les propos du célèbre professeur et homme politique?

Parce qu'il offre une direction certes difficile mais parfaitement claire, avec un objectif à la portée des sacrifices à consentir, de manière à mobiliser la confiance. Au fond, c'est cela gouverner.

Dans ces temps aussi incertains, partout la politique redevient la première référence. Car mieux que la technique, dans ce cas les techniques financières de résolution des dettes, la politique choisit l'orientation. A condition qu'elle ait des hommes ou des femmes charismatiques pour la servir.

Parce que cette combinaison rétablit la confiance, le public acceptera mieux une erreur qu'une hésitation. Et finalement les marchés financiers ne travaillent pas autrement.

Et c'est exactement pour cette raison, la confiance, que les auditeurs du Forum de Paris - Casablanca Round ont estimé que DSK «était l'homme qu'il leur fallait», alors que la majorité d'entre ces auditeurs ne sont qu'indirectement concernés par la politique française ou européenne.

En revanche, tous sont concernés très directement par la méthode. Une méthode où il faudra faire très attention à ne pas confondre la politique elle-même et les outils pratiques qu'elle requiert. Ce sont ces derniers qui sont soumis au choix et à l'objectif politique.❑

Nadia SALAH

Date 03/02/2012
N: 364

CHALLENGE

PAGE:3

par Kamal Lahlou

Mobilisation générale

Le nouveau Chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane, était à Davos accompagné de Horani le patron de la CGEM. Il faut arrêter de parler du Maroc avec des oeillères. Ce pays est réellement une exception forgée par l'histoire. Le monde économique, les grands patrons, n'ont aucune réticence, aucune peur, face à l'arrivée des islamistes aux affaires. Il faut d'ores et déjà que le PJD et le programme du gouvernement ne s'attaquent nullement aux entreprises. A Davos, seul le Maroc a pu présenter où les politiques et le patronat sont sur la même ligne, dans le contexte des révolutions arabes. Ce n'est pas une thématique de communication, c'est un atout de progrès. Les islamistes ont été adoubés par les électeurs, sans être majoritaires. Ni les patrons, ni les syndicats, ni l'opposition ne veulent stopper le pays. C'est là une exception que l'honnêteté intellectuelle impose de signifier. Pouvoirs publics et patronat partagent le même constat. Le Maroc est condamné à améliorer sa compétitivité, à offrir un meilleur cadre aux investissements, qu'ils soient locaux ou étrangers. Ce consensus exceptionnel doit être noté comme tel.
Le patronat marocain a le devoir de continuer à investir, à rechercher des marchés, à innover quand il peut. Nonobstant toute référence à la majorité politique.
Les élections du 25 novembre ont d'abord prouvé que le Maroc était un pays stable pouvant accepter des alternances. La démarche du gouvernement et du patronat confirme que l'avenir est assuré : il est commun à tous les Marocains, c'est le développement, la modernité. ■

Dat03/02/2012N : 128 | LE TEMPS | PAGE: 3

ÉDITO

Après avoir écarté, illégalement, militants et fondateurs du RNI, Salaheddine Mezouar se permet de nous faire la «leçon» sur le journalisme.

Les fausses allégations de Mezouar

Intervenant lors de la dernière réunion du comité central du RNI, Salaheddine Mezouar a prétendu que la création du quotidien «Al Khabar» était principalement dirigée contre sa personne et le parti de la colombe. Faut-il lui préciser que cette publication -dont nous partageons le message et le référentiel, autant que les autres supports de notre groupe de presse-, n'avait personne en ligne de mire. Tout comme elle s'est intéressée aux affaires internes du RNI, après que Mezouar l'ait entraîné vers le gouffre, de même elle a rapporté les développements post-électoraux survenus au Parti de l'Istiqlal, la polémique ayant opposé deux courants au sein du PPS autour de la participation gouvernementale, le clash entre dirigeants et jeunesse de l'USFP... Au nom de quelle logique «Al Khabar» pouvait-il, donc, faire l'impasse sur ce qui se déroulait au sein du RNI? Pouvait-il se permettre de mettre une sourdine au malaise qui grondait au sein de ce parti, ne pas rapporter les positions des mécontents et leurs démêlés avec le chef du RNI et ceux qui en tirent réellement les ficelles? Faut-il rappeler que la tâche de toute presse est d'informer, tout en animant le débat entre les différents protagonistes du projet démocratique du pays. Le quotidien «Al Khabar» est né d'une volonté d'accompagner le changement au Maroc, lutter contre la corruption et rapporter les développements survenant dans un pays en pleine transformation. Les décisions de Mezouar et ses «généraux» à l'encontre des militants RNIstes sont immorales et, de surcroît, contraires à la loi. Elles ont été prises sans même qu'elles soient soumises à l'examen du comité disciplinaire et autres structures du parti. Elles resteront nulles et non avenues tant que la justice n'aura pas dit son mot. Après les résultats décevants récoltés lors du scrutin du 25 novembre, il s'est avéré que ceux qui sont au gouvernail du parti sont ceux-là mêmes qui ont été parachutés à la tête des ministères au nom du RNI. Ils sont comptables de cette anarchie qui menace de faire disparaître le RNI de la carte partisane. Ils n'ont pas tiré leur légitimité des urnes, mais de considérations politiciennes non calculées. Mezouar a gratifié ceux qui sont restés membres du comité central de grandes leçons en éthique et en politique, allant jusqu'à définir la manière dont les militants peuvent critiquer le bureau exécutif. Il faut dire que monsieur Mezouar est mal placé pour le faire, du fait de sa méconnaissance des textes de loi. Il a en outre failli aux engagements qu'il a pris au moment où il a été porté à la tête du RNI. L'état critique dans lequel se trouve aujourd'hui ce parti est le résultat d'une «gestion» qui a pêché par un manque flagrant d'expérience, de professionnalisme et de crédibilité.

Le Temps